الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/13/BRA/1

الجمعية العامة

Distr.: General
7 March 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة عشرة
جنيف، ٢١ أيار/مايو – ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

البرازيل

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.12-11616 220312 230312

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية وعملية التشاور

١- يقيّم هذا التقرير مدى وفاء البرازيل بالتزاماتها الدولية والسياسات العامة التي انتهجتها لتعزيز عالمية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحق في التنمية، وعدم قابليتها للتجزئة، كما ينص على ذلك دستور جمهورية البرازيل الاتحادية. وهو يقدم عرضاً وجيزاً للجهود الرامية إلى ضمان إعمال هذه الحقوق على أكمل وجه منذ التقرير الأخير الذي قدمته البرازيل إلى الاستعراض الدوري الشامل في نيسان/أبريل ٢٠٠٨[١] ولغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢- وبغية عرض إنجازات البرازيل والتحديات التي تواجهها والممارسات الجيدة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان، يركز التقرير على التوصيات[٢] التي قبلتها والالتزامات الطوعية[٣] التي قدمتها خلال الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٨، عملاً بتوجيه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[٤]. وقد تم تناول الردود على التوصيات الخمس عشرة والالتزامين الطوعيين من خلال تقديم عرض موجز للإجراءات التي اتخذتها الدولة بشأن مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. واستُخدم "البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان" كخريطة مرجعية للمبادرات التي قامت بها البرازيل في السنوات الأخيرة.

٣- وتضطلع "أمانة حقوق الإنسان التابعة لرئاسة الجمهورية"، بالمسؤولية الرئيسية عن تنسيق إعداد هذا التقرير، وقد قامت، بالاشتراك مع وزارة العلاقات الخارجية، بدعوة الأفرع التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة وفي كل ولاية في الاتحاد إلى المساهمة في عملية إعداد التقرير. وطلبت من المؤسسات الرسمية تحديد التحديات الرئيسية وأوجه التقدم التي تم تحقيقها في مجال إعمال حقوق الإنسان في إطار ولايتها. واستناداً إلى المساهمات الواردة[٥]، أُعدّ مشروع تقرير نُشر وأُتيح على شبكة الإنترنت للجمهور للتشاور بشأنه، الأمر الذي مكّن الجهات المعنية في المجتمع المدني والجامعات والمجالس البلدية والمنظمات الحكومية من جميع أنحاء البرازيل من المشاركة في الإعداد. وتضمنت عملية التشاور العامة أيضاً عقد جلسة استماع في مجلس الشيوخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتم بحث جميع المساهمات الواردة والنظر فيها لدى وضع النص النهائي.

٤- ومن بين أوجه التقدم الديمقراطية التي تحققت في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل انخراط الوحدات الاتحادية والمجالس الوطنية في هذه العملية[٦]. فقد تلقى حكام جميع الولايات والمقاطعات الاتحادية معلومات ودعوة للمساهمة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وقدمت ثماني عشرة ولاية[٧]، فضلاً عن المقاطعة الاتحادية، توصيات. وإضافة إلى ذلك، أخطرت البرازيل ٣٩ مجلساً وطنياً بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل، نظراً إلى الدور الذي تضطلع به هذه المجالس كقناة للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني[٨]. وقد شكّل

هذا الانخراط جزءاً من استراتيجية لإضفاء الطابع المؤسسي على الإشراف العالمي على حقوق الإنسان في البرازيل، باستخدام قنوات ديمقراطية أنشأتها الإدارة العامة البرازيلية وجعلتها شرعية. وسعت البرازيل، من خلال هذه المبادرات، إلى إنشاء آليات رسمية لتشجيع مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتعزيز منهجيتها وتسهيل المتابعة من جانب الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاجتماعية.

ثانياً- الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البرازيل

٥- برهنت البرازيل عن التزامها بحماية حقوق الإنسان بانضمامها إلى معظم الاتفاقيات الدولية وتوجيهها دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وآلياتها لزيارة البلد ورصد وفائه بالتزاماته الدولية. ويُنظر إلى الدستور البرازيلي كنموذج فيما يتعلق بالاعتراف بالحقوق والضمانات الأساسية. فتحدد المادة ٥ عدداً من الأحكام المعرَّفة بأنها أحكام راسخة لا يجوز إلغاؤها. وفي إطار هذه الأحكام، أُضفي على معاهدات حقوق الإنسان، منذ عام ٢٠٠٤، مركز الصكوك التي تستوجب تعديل الدستور[٩]. ففي عام ٢٠٠٩، أصبحت الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أول صك دولي يتم إصداره في شكل قانون محلي له قوة دستورية.

٦- ويُعدّ تحقيق التنمية مع مراعاة حقوق الإنسان، على نحو يضمن تمكين الأفراد والجماعات، أولوية في نظر الحكومة. وترى البرازيل أن أفضل سياسة إنمائية هي سياسة مكافحة الفقر وأن أفضل سياسة في مجال حقوق الإنسان هي الحد من اللامساواة والتمييز فيما بين الناس والمناطق والأعراق والأجناس[١٠].

٧- واسترشاداً بهذه المبادئ، تمكنت البرازيل، بمشاركة من الحركات الاجتماعية والمجتمع الدولي، من الوفاء بالالتزام الذي أخذته على عاتقها أمام الأمم المتحدة وحققت تقريباً جميع الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام ٢٠١٥، مُدرجةً منظور حقوق الإنسان في تحقيق تلك الأهداف.

٨- وبغية الحد من الفقر واللامساواة الاجتماعية، قامت البرازيل في السنوات الأخيرة بدمج السياسات الاجتماعية في صلب استراتيجيات النمو الاقتصادي، وبتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ونتيجة لذلك، تم إدماج ٣٩,٦ مليون شخص في الطبقة المتوسطة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١١[١١]. وانخفضت اللامساواة في الدخل كذلك. فهبطت نسبة الدخل الفردي للأسرة المعيشية لفئة الـ ٢٠ في المائة الأغنى من الأسر إلى الدخل الفردي للأسرة المعيشية لفئة الـ ٢٠ في المائة الأفقر من الأسر من ٢٤,٣ إلى ١٧,٨[١٢]. وبالمثل، هبط مؤشر جيني من ٠,٥٩ في عام ١٩٩٩ إلى ٠,٥٤، في عام ٢٠٠٩[١٣]. وإن استئناف النمو الاقتصادي الدينامي قد جعل اقتصاد البرازيل يقفز من المرتبة الثالثة عشرة من بين أكبر اقتصادات العالم في عام ٢٠٠٠ إلى المرتبة السادسة في عام ٢٠١١[١٤].

ألف- البرنامج الوطني لحقوق الإنسان

٩- اتسم تطبيق الأُطر القانونية الدولية والمحلية بأهمية جوهرية كذلك. ففي عام ١٩٩٦، أنشأت "البرازيل البرنامج الوطني لحقوق الإنسان" عملاً بإعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣[١٥]. ويحدد البرنامج التزامات ومبادئ توجيهية لعمل الدولة، ويوطّد منظور حقوق الإنسان بوصفه محوراً جامعاً للسياسات العامة[١٦]. وكانت النسخة الثالثة من البرنامج ثمرة نقاش واسع النطاق جرى بين مختلف المنظمات والدوائر الحكومية، وضمّ ٣٣ وزارة شاركت في إقراره وتنفيذه، فضلاً عن المشاركة الناشطة من جانب المجتمع المدني. و"البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان" هو برنامج واسع تمّ فيه تناول جميع توصيات الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل من خلال إجراءات حكومية مبرمجة. ولما كان البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان يشكل خارطة طريق وُضعت بصورة ديمقراطية لتوجيه عمل الدولة في ميدان حقوق الإنسان، فقد بُذل مجهود لاستخدام هذا البرنامج كمرجع في وضع هذا التقرير.

١٠- ويكمن أحد الابتكارات الهامة للبرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان في النهج الشامل الذي يتبعه في مجال حقوق الإنسان، مؤكداً بذلك طابع هذه الحقوق غير القابل للتجزئة والمترابط[١٧]. وبغية زيادة فعالية تنسيق ورصد تنفيذ البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان، أُنشئت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ "اللجنة المشتركة بين الوزارات لمتابعة ورصد البرنامج"[١٨]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تعهدت الحكومة بتعزيز الإشراف العام على تنفيذ البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان من خلال زيادة المشاركة الاجتماعية في اللجنة.

باء- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصية ١٤)

١١- تطبيقاً لما ورد أُشير في البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان، بُذل مجهود لتعزيز المشاركة الاجتماعية بخلق مجالات وأدوات جديدة لدعم الحوار وتعزيز رصد سياسات حقوق الإنسان. ولذلك، اقتُرح إنشاء "مؤسسة وطنية برازيلية لحقوق الإنسان" وفقاً لمبادئ باريس[١٩]. ولتحقيق هذا الهدف، أعطت الحكومة الاتحادية الأولوية للتصويت على مشروع قانون مدرج حالياً في جدول أعمال المؤتمر الوطني، وينص على تحويل "مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان" إلى "المجلس الوطني لحقوق الإنسان". وستتلقى الهيئة الجديدة جميع الموارد البشرية والمادية وموارد الميزانية اللازمة للقيام بعملها والحصول على اعتماد من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد بلغ مشروع القانون المراحل الختامية من إقراره في مجلس النواب.

جيم- النظام الوطني لمؤشرات حقوق الإنسان (التزام طوعي)

١٢- بغية دمج وتوسيع قواعد بيانات حقوق الإنسان القائمة لضمان إجراء رصد مستمر لتدابير الحكومة وشفافية هذه التدابير، قدمت البرازيل أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم

المتحدة التزاماً طوعياً بتنفيذ "نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان" بالتنسيق مع الوكالات العامة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني[٢٠].

١٣- وهيئة التنسيق الرئيسية المعنية بوضع المؤشرات هي "لجنة الإحصاءات الاجتماعية"[٢١]، التي شكل جزءاً من "المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات". وقد عززت اللجنة المعلومات الإحصائية الرسمية بإدراج منظور حقوق الإنسان في مختلف المؤشرات الاجتماعية[٢٢]. ففي عام ٢٠٠٩، تضمنت دراسة عن التنظيم السياسي والإداري لبلديات البرازيل الـ ٥٦٥ ٥ فصلاً عن حقوق الإنسان[٢٣]. وبصورة مماثلة، أُدرجت في الإحصاء الرسمي للسكان لعام ٢٠١٠ أسئلة أكثر تحديداً حول المعوقين ولغات الشعوب الأصلية والعرق/اللون، في إطار جمع المعلومات عن شهادات الميلاد المدنية.

١٤- ولدى البرازيل قاعدة بيانات ضخمة من المؤشرات التي تساهم في رسم السياسات، وتشمل "إدارة نظم الحاسوب"[٢٤]، و"سجل المنح العائلية"[٢٥]، و"الإحصاء المدرسي". وإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة البرازيلية منذ عام ٢٠٠٨ بدراسات أدمجت فيها منظور حقوق الإنسان، ومنها الدراسات الوطنية بشأن مفاهيم حقوق الإنسان (٢٠٠٨)[٢٦]، والسكان المشردون البالغون (٢٠٠٨)[٢٧]، والصحة المدرسية (٢٠٠٩)[٢٨]، والمفاهيم الاجتماعية (٢٠١٠)[٢٩]. وقامت أمانة حقوق الإنسان التابعة لرئاسة الجمهورية أيضاً، بالاشتراك مع المجتمع المدني والأمم المتحدة[٣٠]، بوضع "مؤشر قتل المراهقين". ويقيس هذا المؤشر تأثير العنف القاتل على هذه الفئة من المجتمع ويقيّم الظاهرة بغية تحسين السياسات العامة في هذا الشأن.

١٥- وقد أطلقت الحكومة الاتحادية، في عام ٢٠١٠، مشروع تعاون دولي لتطوير عناصر النظام الوطني لمؤشرات حقوق الإنسان، في شراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة. والهدف من المشروع هو وضع وحدات بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقوم على المنهجية التي اقترحتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وحُدّد عام ٢٠١٢ موعداً لإتمام المبادرة، وسوف تتيح هذه المبادرة إجراء رصد وتقييم مستمرين لجهود الدولة الهادفة إلى ضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان.

دال- التقارير السنوية عن حالة حقوق الإنسان (التزام طوعي)

١٦- أضفى البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان الصبغة المؤسسية على التزام البرازيل الطوعي بإعداد تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان في البلد، مع إجراء حوار مع المجتمع المدني[٣١]. وستنظم الدولة الجهود الهادفة إلى إعداد التقارير على نحو فعال ابتداءً من عام ٢٠١٢.

١٧- وسيتم تيسير جمع المعلومات اللازمة للتقارير عن طريق "النظام المتكامل للرصد والتنفيذ والرقابة" التابع للبرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان والمُنشأ في عام ٢٠١٠[٣٢]. ويُتيح نظام الرصد الشبكي للمؤسسات الحكومية الوصول بصورة مستمرة إلى بيانات محدثة عن تنفيذ المبادرات الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان.

هاء- الخطط الرئاسية

١٨- بغية تنسيق تنفيذ السياسات العامة، وضع مكتب رئيس الجمهورية خططاً مواضيعية تهدف إلى رصد حقوق الإنسان رصداً مباشراً.

١٩- ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أُطلقت "الخطة الوطنية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (العيش بلا حدود)" لتعزيز المواطَنة وزيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال زيادة استقلالهم الذاتي وإزالة الحواجز وضمان الوصول إلى السلع والخدمات المتاحة للسكان بوجه عام والانتفاع بها على قدم المساواة. وتضع الخطة، التي تبلغ ميزانيتها ٧,٦ مليار ريال برازيلي، سلسلة من الأهداف لتُنفذ بحلول عام ٢٠١٤ استناداً إلى محاور مواضيعية أربعة هي: التعليم، والصحة، والإشمال الاجتماعي، وإمكانية الوصول.

٢٠- وأُطلقت أيضاً الخطط التالية: "خطة البرازيل بلا فقر"؛ و"الخطة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي"؛ و"خطة مكافحة تعاطي الكراك والكوكايين وغيرهما من المخدرات". وأخيراً، يجري وضع "الخطة الوطنية بشأن الأطفال والمراهقين".

٢١- ولا بد من التنويه أيضاً بإطلاق "البرنامج الوطني للحصول على التدريب المهني وفرص العمل" في عام ٢٠١١، وهو برنامج سيُوفر ٨ ملايين فرصة للتدريب التقني والمهني للطلاب والعمال لغاية عام ٢٠١٤؛ وإطلاق المرحلة الثانية من "برنامج مترلي، حياتي"، الذي سيستثمر فيه ١٢٥,٧ مليار ريال برازيلي لغاية عام ٢٠١٤، والذي سيُتيح لمليوني أسرة، ٦٠ في المائة منها ذات دخل منخفض، شراء منازلها الخاصة.

ثالثاً- الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البرازيل

٢٢- في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أدت أول امرأة انتخبت رئيسة في تاريخ البرازيل القسم كرئيسة للبلاد. ويمثل انتخابها خطوة كبيرة نحو إقامة الديمقراطية في البرازيل ونحو تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة. وفي عام ٢٠٠٨، أكد تقرير البرازيل المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل انخفاض نسبة مشاركة المرأة في دوائر السلطة في البلد. وفي عام ٢٠١٠، كانت المرأة تمثل ١٤,٨ في المائة من جميع مقاعد مجلس الشيوخ الاتحادي و٨,٨ في المائة من مقاعد مجلس النواب. ومع التسليم باستمرار الحاجة إلى معالجة نقص تمثيل المرأة في الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومة، من المهم التشديد على أنه سُجلت في

عام ٢٠١١ أعلى نسبة من النساء اللواتي يشغلن مناصب على مستوى مجلس الوزراء في تاريخ البرازيل، وهي ٢٤,٣٢ في المائة. ويعكس هذا التقدم التزام الحكومة بتعزيز المساواة بين الجنسين، تماشياً مع مطالب المجتمع المدني وحركة الدفاع عن حقوق المرأة.

٢٣- ووفقاً للتوصية ١٥ المقدمة خلال الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، يدرج هذا التقرير المسائل الجنسانية والعرق/الأصل الإثني والسن، والميل الجنسي، وغير ذلك من الأبعاد المتصلة بمختلف سياقات السكان البرازيليين، والتي تعتبر أساسية لتأمين فعالية سياسات حقوق الإنسان.

ألف- الحد من الفقر وتعزيز المساواة الاجتماعية (التوصية ١)

٢٤- جعلت الدولة البرازيلية، منذ عام ٢٠٠٣، مسألة القضاء على الفقر إحدى أولوياتها الرئيسية لأنها تعتبر ذات أهمية جوهرية بالنسبة إلى التنمية الوطنية.

٢٥- بيد أن ٨,٥ في المائة من السكان البرازيليين ما زالوا يعيشون في حالة من الفقر المدقع[٣٣]. و٥٩ في المائة من هؤلاء يعيشون في المنطقة الشمالية الشرقية، و٥١ في المائة يقل عمرهم عن ١٩ سنة و٧١ في المائة ينحدرون من أصل أفريقي (سود وخلاسيون)[٣٤]. ونظراً إلى أن العيش في حالة من الفقر المدقع يعني التعرض للحرمان من الحقوق والحريات، فقد قامت الحكومة، في حزيران/يونيه ٢٠١١، بإطلاق "خطة البرازيل بلا فقر"[٣٥]. وتتكون الخطة من سلسلة من التدابير المتكاملة المشتركة بين القطاعات والهادفة إلى التغلب على الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي. ويتمثل هدفها الرئيسي في انتشال ذلك الجزء من السكان من الفقرة المدقع بحلول عام ٢٠١٤، ويشمل ذلك تدابير تُنفذ عبر ثلاثة محاور: المحافظة على الدخل؛ والحصول على الخدمات العامة[٣٦]؛ والإدماج الإنتاجي، بغية زيادة الإنتاج وتوليد فرص العمل والدخل في المناطق الحضرية والريفية. وتعزز الخطة التفاعل الموضوعي مع الولايات والبلديات والمجتمع المدني في تنفيذ طائفة متنوعة من البرامج الهادفة إلى تحقيق التغييرات الاجتماعية المنشودة في البرازيل.

٢٦- وبغية الوصول إلى أفقر السكان الذين لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية، اعتمدت البرازيل استراتيجية "البحث الفعال" التي تهدف إلى تحديد جميع الفئات التي تستوفي الشروط الأساسية وإدراجها في السياسات الاجتماعية على نحو فعال[٣٧]. وتم، في الفترة بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تحديد مكان ٠٠٠ ٤٩٩ أسرة وتسجيلها في "سجل المنح العائلية"، وبدأت ٠٠٠ ٣٢٥ أسرة منها تتلقى الدعم من برنامج المنح العائلية[٣٨].

٢٧- وقام برنامج المنح العائلية، في إطار رعاية الأطفال والمراهقين الفقراء للغاية، بإجراء سلسلة من التعديلات في عام ٢٠١١، منها إجراء تعديل بنسبة ١٩,٤ في المائة على متوسط قيمة المستحقات؛ وتوسيع حد المستحقات المتغيرة للأسرة الواحدة من ٣ إلى ٥[٣٩]؛ وإدراج

النساء الحوامل والأمهات المرضعات في عداد المستفيدين. ونتيجة لهذه التعديلات، قفز متوسط المستحقات من ٩٦,٠٠ ريال برازيلي إلى ١١٩,٨٣ ريال برازيلي للأسرة الواحدة؛ وأُدرج ١,٣ مليون طفل ومراهق في البرنامج؛ وسُددت مستحقات النساء الحوامل والأمهات المرضعات، المُعلن عنها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، مباشرة لأكثر من ٠٠٠ ٢٤٠ امرأة.

٢٨- ومن التدابير الهامة الأخرى الأخذ "بالنظام الموحد للمساعدة الاجتماعية" في عام ٢٠٠٥ وتوحيد هذا النظام من خلال استعراض وتعديل "القانون الأساسي للمساعدة الاجتماعية" في عام ٢٠١١[٤٠]. ويتمثل هدف النظام الموحد للمساعدة الاجتماعية في تنظيم شبكة الحماية الاجتماعية، وضمان حصول أفقر الناس و/أو أكثرهم تأثراً على الخدمات الاجتماعية. وتمثل مأسسة النظام الموحد للمساعدة الاجتماعية إنجازاً كبيراً في الانتقال من تدابير المساعدة الاجتماعية أو التدابير الفئوية إلى السياسات العامة الموحدة التي تتضمن نهجاً يقوم على حقوق الإنسان. واليوم، تشارك ٩٩,٦ في المائة من البلديات البرازيلية في النظام الموحد للمساعدة الاجتماعية[٤١]. وإضافة إلى ذلك، اشتملت مراجعة القانون الأساسي للمساعدة الاجتماعية مفهوم "الأشخاص ذوي الإعاقة" كما هو مُعرف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩، وبذلك وسّعت شريحة المواطنين الذين يحق لهم تلقي مستحقات مستمرة[٤٢].

باء- الحد من القابلية للتأثر والاهتمام بالتنوع (التوصية ١)

٢٩- تسعى البرازيل إلى تعزيز حقوق الإنسان ضمن سياق يتسم بأوجه لا مساواة تاريخية وهيكلية[٤٣]. وقد استُحدثت أدوات لمجابهة واقع فيه الفوارق القائمة على نوع الجنس والعرق والسن والدين والميل الجنسي وغير ذلك من الأمور على إمكانية المشاركة في السياسات العامة التي تُعتبر جوهرية لضمان إعمال الحقوق. ولمعالجة هذا الواقع، أُدمجت التدابير الهادفة إلى الحد من القابلية للتأثر في مبادرات الدولة في عدد من المجالات المنصوص عليها في إطار البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان، بما في ذلك: الحد من الفقر، وتوفير الغذاء المناسب، والصحة، والتعليم، والإصلاح الزراعي، ومكافحة العنف في الريف، والقضاء على عمل الأطفال والعمل الاسترقاقي، وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وجماعات كيلومبو، وتعزيز حقوق المرأة.

صحة الأسرة وشبكة رعاية الطفل والأم قبل وبعد الولادة

٣٠- طبّقت البرازيل نموذجاً شاملاً ومتعدد التخصصات في مجال المساعدة الصحية من خلال "استراتيجية صحة الأسرة"، بين أمور أخرى. وقد كان لهذه الاستراتيجية، المطبقة في ٢٩٠ ٥ بلدية تشمل ٥٢,٦ في المائة من السكان البرازيليين، دور جوهري في الحد من وفيات الرضّع وسوء التغذية، وحمل المراهقات، وتوسيع نطاق شمول اللقاحات. ويقدر أن الاستراتيجية حالت خلال السنوات الثلاث الماضية دون إدخال ٠٠٠ ١٢٦ شخص إلى المستشفيات.

٣١- وعلاوة على ذلك، أُطلقت في عام ٢٠١١ "شبكة رعاية الطفل والأم قبل وبعد الولادة" لتعزيز المساعدة الصحية للأطفال المولودين حديثاً والرضّع وتعزيز حقوق المرأة الجنسية والإنجابية[٤٤]. وتقوم الشبكة، البالغة ميزانيتها ٩,٤ مليار ريال برازيلي، باتخاذ تدابير لضمان حصول ٦١ مليون امرأة في سن الإنجاب على الرعاية المناسبة والمأمونة والإنسانية من خلال "النظام الصحي الموحد".

٣٢- وأنشأت الحكومة أيضاً، في عام ٢٠١١، "النظام الوطني لتسجيل ومراقبة ومساعدة النساء قبل وبعد الولادة من أجل منع الوفيات النفاسية في سياق سياسة توفير الرعاية الكاملة لصحة المرأة"، الذي يُنسق ويُنفذ بواسطة النظام الصحي الموحد ويهدف إلى ضمان تحسين إمكانية حصول الأم على الرعاية الصحية، وخاصة خلال الحمل المحفوف بالخطر، وتحسين نطاق هذه الرعاية وجودتها.

٣٣- والجدير بالذكر أيضاً أنه تم في شباط/فبراير ٢٠١١ إطلاق "برنامج ليس للصحة ثمن"، الذي يضمن حصول السكان البرازيليين مجاناً على الأدوية المضادة لارتفاع الضغط والسكري. وفي الوقت الحالي، تُوزع الأدوية عن طريق ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ صيدلية وقد وصلت إلى ٧,٨ مليون شخص. ويُقدم ١٤ نوعاً آخر من الأدوية مع خصم يصل إلى ٩٠ في المائة لعلاج الربو والتهاب الأنف والماء الأزرق ومرض باركنسون، فضلاً عن توفير حفاضات الكبار ووسائل منع الحمل.

الطفولة المبكرة

٣٤- اعتبرت الحكومة الطفولة المبكرة إحدى أولوياتها في إطار التركيز على أضعف الناس. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أُقرت "الخطة الوطنية بشأن الطفولة المبكرة". وإضافة إلى ذلك أُدرج "برنامج رعاية الطفولة" في "برنامج تسريع النمو" بهدف بناء ٦ ٠٠٠ روضة أطفال ومراكز رعاية نهارية من خلال استثمار سيصل مقداره الكلي إلى ٧,٦ مليار ريال برازيلي بحلول عام ٢٠١٤، ومن بينها ١ ٥٠٧ وحدات تمت الموافقة عليها بالفعل. وقد وقع برنامج رعاية الطفولة، منذ إنشائه وحتى إدراجه في برنامج تسريع النمو، اتفاقات مع ٢ ٣١٧ بلدية لبناء ٢ ٥٢٨ مركز رعاية نهارية وروضة أطفال. وتوفر مراكز الرعاية النهارية للأطفال المهارات الأساسية في مجال التعليم وتنمية الإدراك، وتعزز في الوقت ذاته إشراك الأسر، ولا سيما النساء، إشراكاً فعالاً في هذه العملية.

المسنون

٣٥- في عام ٢٠٠٨، أنشئ "برنامج تعزيز حقوق المسنين وحمايتها"، الذي يهدف إلى ضمان شيخوخة سليمة من الناحية الصحية بإزالة أشكال التمييز والعنف ويوفر للمسنين إمكانية الحصول على السلع والخدمات. ونظم مؤتمران وطنيان بشأن حقوق المسنين (٢٠٠٩ و٢٠١١)، وكانا يتصفان بطابع تداولي وضما أكثر من ١ ٥٠٠ مشارك. وإضافة إلى ذلك،

تمت مراجعة وتعديل "القانون الخاص بكبار السن" (القانون رقم ٢٠١١/١٢٤٦١) ليـــنص على الإبلاغ بشكل إلزامي بأعمال العنف التي ترتكب ضد كبار السن في الخدمات الصحية، وخفض اشتراك الضمان الاجتماعي الاختياري للعمال المتزلـــيين ذوي الـــدخل المـــنخفض من ١١ في المائة إلى ٥ في المائة من الحد الأدنى للأجر[٤٥].

السحاقيات والمثليون وثنائيو الميل الجنسي والمحولون جنسياً

٣٦- يستند تعزيز حقوق السحاقيات والمثليين وثنائي الميل الجنسي والمحولين جنسياً[٤٦] إلى تنفيذ "الخطة الوطنية لتعزيز حقوق السحاقيات والمثليين وثنائيي الميـــل الجنـــسي والمحـــولين جنسياً"، التي تشارك فيها مختلف المؤسسات العمومية. وقد تم تعزيز الحوار مـــع الحركـــات الاجتماعية من خلال تنظيم مؤتمرين وطنيين لهذه الفئة مـــن الـــسكان (٢٠٠٨ و٢٠١١) وإنشاء مجلس وطني يعنى بها في عام ٢٠١٠، وهو مسؤول عن رصد تنفيذ السياسات العامة.

٣٧- ومن الإنجازات الهامة الأخرى: شرعنة استخدام الاسم الاجتماعي من قبل الموظفين العموميين الاتحاديين المتخنثين أو مغايري الهوية الجنسية[٤٧]، وتوسيع نطاق المـــستحقات في خطط الرعاية الصحية لتشمل العشيرين من نفس الجنس بصفة معالين[٤٨]؛ واعتراف المحكمة العليا الاتحادية بدستورية الزواج المدني بين شخصين من نفس الجنس[٤٩].

الولادات غير المسجلة

٣٨- بذلت البرازيل جهوداً كبيرة لتضمان لجميع البرازيليين أن يمارسوا بصورة فعلية الحق في الحصول على شهادة ميلاد مدنية. ونتيجة لذلك، هبط المتوسط الوطني لعـــدد الأطفـــال الذين ليست لديهم شهادات ميلاد، في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩، بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة. وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، أُطلقت حملات تعبئة جماعية لتوفير الوثـــائق المدنيـــة الأساسية، وأسفرت عن إصدار أكثر من ٠٠٠ ٨٥ شهادة ميلاد. وكانت بعض حمـــلات التعبئة الجماعية تستهدف على وجه التحديد الجماعات التقليدية وجماعات الرحّـــل وشـــبه الرحّل والغجر والمشردين، التي يتلقى ٠٠٠ ٢ فرد منها الرعاية في المناطق الحضرية، وأسفرت تلك التعبئة عن إصدار أكثر من ١,٣ مليون وثيقة[٥٠]. وبذا، أصبحت نسبة الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين سنة وسنتين والذين ليت لديهم شهادة ميلاد لا تتعدى اليوم ٦ في المائة.

التنوع الديني

٣٩- أنشأت أمانة حقوق الإنسان التابعـــة لرئاســـة الجمهوريـــة، في تـــشرين الثـــاني/ نوفمبر ٢٠١١، "اللجنة المعنية بالتنوع الديني وحقوق الإنسان" التي تتألف من ممـــثلين عـــن الحكومة والمجتمع المدني، وذلك كوسيلة لضمان حرية الدين في جميع أنحاء البرازيل. وشُـــنت أيضاً حملة لمكافحة التعصب الديني.

السكان المشردون

٤٠- وضعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ "السياسة الوطنية بشأن السكان المشردين"، بمشاركة من السكان المشردين. ويتمثل هدفها في توفير الخدمات والمستحقات للسكان المشردين، بما يتيح احتضانهم وتمكينهم في المجتمع. ولضمان تنسيق وتنفيذ هذه السياسة، أنشئت "لجنة مشتركة بين القطاعات لمتابعة ورصد السياسة"، وبدأت هذه اللجنة أنشطتها في عام ٢٠١٠[٥١].

٤١- وتم إنشاء خدمات أخرى لمساعدة هذه الفئة من السكان. فأصبحت تتوفر لدى "المراكز المرجعية لتقديم المساعدة الاجتماعية المتخصصة للسكان المشردين" ١٠١ وحدة تعمل في أكبر مدن البرازيل. ويتم حالياً توفير ٩٠٠ ١٣ مكان شاغر في مجال خدمات الإيواء، والهدف من ذلك هو بلوغ ٠٠٠ ٢٠ مكان شاغر بحلول عام ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، أنشئ في عام ٢٠١١ أول "مركز للدفاع عن حقوق السكان المشردين" في بيلو هوريزونته (ميناس غيرايس).

٤٢- وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى التوجيه الذي أقر في عام ٢٠١٠ والذي ينص على تخصيص ٥ في المائة من الشواغر من "برنامج منزلي، حياتي"، بشكل تفضيلي، للناس المشردين.

اللاجئون

٤٣- البرازيل ملتزمة بحماية حقوق اللاجئين والأشخاص العديمي الجنسية بوصفها طرفاً في الصكوك الدولية الرئيسية المعنية بهذا المجال[٥٢]. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمد ١٨ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية، في اجتماع استضافته البرازيل، "إعلان برازيليا بشأن حماية اللاجئين والأشخاص العديمي الجنسية في الأمريكيتين". وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تعهدت البرازيل، في اجتماع وزاري لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما يلي[٥٣]: (١) أن تعتمد تدابير لتعزيز دمج اللاجئين محلياً؛ (٢) أن تعزز وتوسع البرنامج التضامني لإعادة التوطين؛ (٣) أن تعتمد تشريعاً ينشئ آلية تضع إجراءات لتحديد مركز اللاجئ[٥٤].

المهاجرون إلى الداخل

٤٤- البرازيل ملتزمة أيضاً بإيجاد وسائل إضافية لحماية ضحايا التشرد القسري. وقد منح "المجلس الوطني للهجرة"، حتى هذا اليوم، نحو ٣٠٠ ١ تأشيرة دخول إنسانية للمواطنين الهايتيين الذين وصولوا إلى البرازيل في أعقاب الزلزال الذي حدث في عام ٢٠١٠.

جيم- حق الإنسان في الحصول على الغذاء المناسب (التوصية ١٣)

٤٥- اعترف المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء بأن البرازيل "أبلت بلاء حسناً في التصدي لأشكال الحرمان القصوى"[٥٥]. ورغبة في تحقيق هذا الهدف، نفذت البرازيل تدابير لضمان إعمال الحق في الغذاء المناسب والأمن التغذوي إعمالاً كاملاً.

٤٦- ومن بين أوجه التقدم القانونية الهامة فيما يتعلق بحق الإنسان في الغذاء المناسب إدراج هذا الحق كحق اجتماعي في الدستور الاتحادي في عام ٢٠١٠[٥٦]. وفي العام نفسه، أدى تطوير "النظام الوطني للأمن الغذائي والتغذوي" وتنفيذ "السياسة الوطنية للأمن الغذائي" إلى تعزيز التكامل والتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والبلديات والمجتمع المدني في إعمال هذا الحق ورصد هذا الإعمال وتقييمه. ونتيجة لذلك، تعد البرازيل من بين البلدان التي حققت أكبر تقدم ملحوظ في الحد من وفيات الرضّع ومن سوء التغذية. فقد هبطت وفيات الرضّع بنسبة ٥٩,٧ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٨[٥٧]، وهبطت معدلات سوء التغذية بنسبة ٩٠ في المائة بين عامي ١٩٧٩ و٢٠٠٩[٥٨].

٤٧- ويعد "برنامج الحصول على الغذاء" أداة هامة في هذه العملية، نظراً إلى أنه يعزز الطابع المؤسسي لشراء المنتجات الزراعية العائلية المعدة، في جملة أمور، للمنشآت العامة الخاصة بالتغذية، مثل المطاعم والمطابخ المحلية ومخزونات الأغذية، فضلاً عن تجميع "سلاّت أغذية أساسية".

٤٨- وإضافة إلى ذلك، يضمن "البرنامج الوطني للأغذية المدرسية" تقديم الوجبات الغذائية للطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية. ففي عام ٢٠١١، قدم البرنامج مساعدة إلى ٤٨,١ مليون طالب. وفي عام ٢٠١٢، يتوقع أن يستفيد من هذه المساعدة ٤٩,٩ مليون طالب.

٤٩- وقد ازداد توريد الأغذية للسوقين المحلية والدولية في البرازيل، واقترنت هذه الزيادة بتوسع إمدادات الوقود الإحيائي إلى شبكة الطاقة الوطنية. وفيما يتعلق بالأراضي الإنتاجية المتاحة لإنتاج الأغذية، لا تخصص حالياً سوى نسبة ٧,٧٣ في المائة من الأراضي الزراعية في البرازيل لإنتاج الإيثانول، وهي تمثل نسبة تزيد قليلاً عن ١ في المائة من جميع الأراضي الصالحة للزراعة. وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩، زادت البرازيل محاصيل الحبوب بنسبة ١٥ في المائة، بينما ضاعفت إنتاج الإيثانول. وفي عام ٢٠٠٩، أصدرت الحكومة مرسوماً ينص على تحديد مناطق زراعية إيكولوجية لقصب السكر، أي تعيين مناطق محددة يعتبر أنها صالحة لزيادة المحصول وتحافظ على الأرض الزراعية لإنتاج الأغذية[٥٩].

دال- مكافحة العمل الاسترقاقي (التوصية ٣)

٥٠- ما زالت البرازيل تواجه تحديين يتمثلان في منع ومكافحة جميع أشكال العمل القسري أو الاسترقاقي والعمل على إعادة دمج العمال من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

وبالنظر إلى الترابط القائم بين الفقر، والتمييز العنصري، والإقصاء الاجتماعي، والعمل الاسترقاقي، فقد اعتمدت الحكومة تدابير تهدف إلى الحد من هشاشة الوضع الاجتماعي للضحايا، سواء كانوا أكانوا برازيليين أم أجانب.

٥١- ولتحقيق هذه الغاية، أطلقت الحكومة في عام ٢٠٠٨ "الخطة الوطنية الثانية للقضاء على العمل الاسترقاقي"، التي تعتبر تحديثاً للخطة الأولى لعام ٢٠٠٣، والتي تتضمن جوانب تقدم في مجالي منع العمل القسري وإعادة دمج ضحاياه في المجتمع. ويتضمن أحد أهم التدابير تقديم مستحقات تأمين مضمونة ضد البطالة للعمال الذين يتم تحريرهم من العمل القسري وتزويدهم بالوسائل الأساسية ليندمجوا من جديد في المجتمع ويبحثوا عن فرصة عمل جديدة. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ ولغاية تموز/يوليه ٢٠١١ تلقى ٩٨ في المائة من جميع العمال الذين تم تحريرهم من العمل القسري تلك المستحقات[٦٠].

٥٢- وبغية إعادة دمج العمال المحررين، وقعت وزارة العمل وشؤون العمالة ووزارة التنمية الاجتماعية والتخفيف من الفقر اتفاق تعاون يمنحهما على سبيل الأولوية إمكانية الوصول إلى برنامج المنح العائلية[٦١]. ومنذ ذلك الوقت، قدمت المستحقات إلى ٨٠٠ ١٤ فرد. وإضافة إلى ذلك، يجري، في إطار "خطة البرازيل بلا فقر"، تدريب موظفي المساعدة التقنية والإرشاد الريفي لتعزيز الممارسات الوقائية ضد العمل الاسترقاقي في الريف[٦٢].

٥٣- وفي الآونة الأخيرة، وسعت البرازيل تدابير الإنفاذ وعززتها. فخلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، قفز عدد العمليات التي قام بها فريق التفتيش المتنقل الخاص والوحدات الريفية التابعة لهيئات الرقابة الإقليمية لشؤون العمل والعمالة بنسبة ٧٠ في المائة بالمقارنة بفترة السنوات الأربع السابقة (٢٠٠٣-٢٠٠٦). وفي الفترة ذاتها، أجري ما مجموعه ٥٦٧ عملية تفتيش أفضت إلى تحرير ٦٣١ ١٧ عاملاً[٦٣]، وهذا يمثل زيادة بنسبة ٩ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. وفي الوقت الذي حَدت فيه البرازيل من عدد ضحايا العمل الاسترقاقي، نجحت أيضاً في خفض معدل البطالة إلى ٦ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وهو أدنى معدل لشهر أيلول/سبتمبر منذ عام ٢٠٠٢[٦٤].

٥٤- ومن الأدوات الوقائية الهامة الأخرى إنشاء سجل للشركات التي استخدمت العمل الاسترقاقي، يعرف أيضاً باسم "القائمة القذرة"، ويحرم المؤسسات المسجلة فيه من تلقي التمويل العام. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، كانت القائمة تضم ٢٥١ رب عمل[٦٥]. وعلى الرغم من أن المادة ١٤٩ من قانون العقوبات البرازيلي تنص على ملاحقة مرتكب جريمة الرق جنائياً، فإنه لا يزال هناك تحدٍ يتمثل في إقرار "التعديل الدستوري المقترح" ٢٠١١/٤٣٨، الذي يسمح بمصادرة الأرض في حالات العمل الاسترقاقي ويشكل أولوية رئيسية للرئيس الحالي.

هاء- القضاء على عمل الأطفال (التوصية ٣)

٥٥- بذلت البرازيل جهوداً لمكافحة عمل الأطفال، وأسفرت هذه الجهود عن انخفاض معدل عمل الأطفال[٦٦] من ٧,٨٠ في المائة (٢٠٠٥) إلى ٥,٦٣ في المائة (٢٠٠٩)[٦٧]. وكان هذا الانخفاض أكبر في المنطقة الشمالية الشرقية (من ١١,٨٨ في المائة إلى ٧,٨٥ في المائة) التي توجد فيها أعلى معدلات لعمل الأطفال. ويقدر أنه تم خفض حالات عمل الأطفال بمقدار ٠٠٠ ٨٧٤ حالة، وقد مثلت المنطقة الشمالية الشرقية ٠٠٠ ٤٧٠ حالة من تلك الحالات[٦٨].

٥٦- وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، أجريت ٦٠٣ ٦ عمليات تفتيش في منشآت العمل في المناطق الحضرية والريفية لمنع عمل الأطفال. ومكنت هذه التدابير من انتشال ٥٠٥ ٢٢ أطفال ومراهقين، أحيلوا إلى شبكة الحماية الاجتماعية. وشددت البرازيل أيضاً على سياسات الوقاية، وهي تشمل تحويلات الدخل إلى أسر الأطفال الخاضعين لعمل الأطفال؛ وإمكانية ارتياد المدرسة والمواظبة على الحضور، بتطبيق نظام أيام مدرسية كاملة في المدارس الرسمية، وتقديم خدمات تهدف إلى تعزيز الروابط العائلية والمجتمعية وإشراف الوالدين من خلال النظام الموحد للمساعدة الاجتماعية وحملات التوعية.

٥٧- وفي عام ٢٠١٠، استفاد من "برنامج القضاء على أعمال الأطفال"[٦٩] زهاء ٠٠٠ ٨٢٤ طفل في أكثر من ٥٠٠ ٣ بلدية، وأبلغت ٦٦,٥ في المائة من البلديات البرازيلية بأنها نفذت تدابير للقضاء على عمل الأطفال[٧٠]. وفي عام ٢٠١١، استفاد من برنامج القضاء على عمل الأطفال ٠٠٠ ٨١٧ طفل، واستثمر البرنامج في هذا الشأن ٢٥٨ مليون ريال برازيلي، وسيتم تعزيز هذا البرنامج في عام ٢٠١٢ إذ يتوقع حصول زيادة بنسبة ٢٧,١ في المائة في الموارد الموفرة. وتهدف "خطة البرازيل بلا فقر"، من خلال "البحث الفعال"، إلى زيادة عدد المستفيدين من برنامج القضاء على عمل الأطفال ومعالجة حالات الهشاشة الاجتماعية البالغة، مثل حالة الأطفال الذين يعملون في مقالب النفايات، والاتجار بالمخدرات، والاستغلال الجنسي، بين أمور أخرى.

واو- تعزيز الإصلاح الزراعي (التوصيتان ١١ و١٢)

٥٨- تعد سياسات الإصلاح الزراعي أساسية لتوطيد الديمقراطية البرازيلية. وإن الحق في ملكية الأراضي يحفز الاقتصادات المحلية والإقليمية ويعزز السلم في الريف ويضمن الأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية. وقد ظلت اللامساواة القائمة في مجال ملكية الأراضي في البرازيل على حالها في الفترة الممتدة بين الإحصائيين الزراعيين الأخيرين (١٩٩٥/١٩٩٦ و٢٠٠٦). وخلال هذه الفترة، بقي مؤشر جيني لتوزيع الأراضي قرابة ٠,٨٥٦، على الرغم من أن عدد المنشآت التي تغطي أكثر من ٠٠٠ ١ هكتار قد

انخفض، بينما ارتفع عدد صغار المزارعين الذين يملكون أقل من ١٠ هكتارات بمقدار ٧٠٠ ٧٤ مزارع. وكانت الزيادة في عدد الممتلكات الصغيرة نتيجة مباشرة للسياسات التي اعتمدت منذ عام ٢٠٠٣ لتشجيع الإصلاح الزراعي وتعزيز الزراعة العائلية[٧١].

٥٩- ويضطلع "المعهد الوطني للاستيطان والإصلاح الزراعي" بالمسؤولية الرئيسية عن ضمان الوظيفة الاجتماعية للأراضي والمساهمة في التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي. وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠، وطّن المعهد ٠٠٠ ٦١٤ أسرة من خلال إنشاء ٥٥١ ٣ مستوطنة ريفية جديدة[٧٢].

٦٠- ويحق للأسر المعيشية التي تحصل على الحق في ملكية الأراضي أن تتلقى مساعدة تقنية واجتماعية وبيئية. والهدف من هذه المساعدة هو توفير توجيه تقني بشأن الإدماج الإنتاجي وإنتاج الأغذية المستدام، مع ضمان المحافظة على المستوطنات من الناحية البيئية. وبينما قُدمت المساعدة التقنية والاجتماعية والبيئية في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٦٥ ٩٥ أسرة معيشية، ارتفع هذا العدد بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٠٠٠ ٢٩٥ أسرة معيشية[٧٣].

٦١- وبغية تعزيز المساواة بين الجنسين في الريف، أقر المعهد الوطني للاستيطان والإصلاح الزراعي مبادئ توجيهية تكفل حق العاملات الريفيات. ففي عام ٢٠٠٧، نص المعهد على أن جميع المستندات التي تخول الحصول على أراضٍ يجب أن تتضمن أسماء المالك والمالكة أو المتلقي والمتلقية على السواء، بصرف النظر عن وضعهم المدني. ونتيجة لذلك، ازداد متوسط النسبة المئوية للنساء اللواتي حصلن على سندات تمليك من ٢٤ في المائة إلى ٥٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧[٧٤]. وفي عام ٢٠٠٨، أنشأ المعهد الوطني للاستيطان والإصلاح الزراعي ائتمان "دعم المرأة" كآلية تمويل محددة لتعزيز استقلال المرأة في الريف وتعزيز اندماجها الإنتاجي. وتم، منذ إنشاء هذا الائتمان، تنفيذ ١٥٧ ٧ اتفاقاً[٧٥].

٦٢- وكانت التدابير التي اعتمدت لتعزيز الزراعة العائلية مكملة لاستراتيجيات الإصلاح الزراعي. وتمثل الزراعة العائلة ٣٤ في المائة من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي، ويستخدم فيها ١٢,٣ مليون شخص وتمثل ٧٠ في المائة من إنتاج الأغذية في البرازيل. وهكذا تم تعزيز وتوسيع السياسات الزراعية الهادفة إلى النهوض بالزراعة العائلية.

٦٣- وقدم "قسم الائتمان الريفي لدى البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة العائلية" ١٦ مليار ريال برازيلي لأجل محاصيل ٢٠١٠-٢٠١١. وفي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠، قفز عدد الأسر المعيشية التي استفادت من الائتمان الريفي المذكور من ٠٠٠ ٢٩١ إلى ٠٠٠ ٤٤٦.

٦٤- ويشجع "برنامج الحصول على الأغذية"[٧٦] شراء الأغذية المنتجة بالزراعة العائلية، وتوليد الدخل، والمحافظة على الأسعار الزراعية للمزارعين العائليين، وتعزيز التعاونيات، وتمكين الفئات التي تفتقر إلى الأمن الغذائي من الحصول على الأغذية المتنوعة. ويفيد برنامج الحصول على الأغذية المزارعين العائليين الذين يتلقون خدمات عن طريق قسم الائتمان

الريفي لدى البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة العائلية و"خطة التنمية الوطنية للشعوب والمجتمعات المحلية التقليدية"[٧٧]. وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، خصص أكثر من ٣,٥ مليار ريال برازيلي في استثمارات لشراء ما يقرب من ٣,١ مليون طن من الأغذية، وشمل ذلك، في المتوسط، ٠٠٠ ١٦٠ مزارع عائلي في السنة في أكثر من ٠٠٠ ٢ ٣ بلدية. وساهمت الأغذية المشتراة في تزويد زهاء ٠٠٠ ٢٥ كيان بالإمدادات سنوياً، وتم إيصال هذه الإمدادات إلى ما يقرب من ١٥ مليون شخص[٧٨]. وبغية تعزيز المساواة بين الجنسين، تم اعتماد قرار يعزز إمكانية وصول المرأة إلى البرنامج بإشراكها على سبيل الأولوية في انتقاء وتنفيذ مقترحات برنامج الحصول على الأغذية[٧٩].

٦٥- وإضافة إلى ذلك، أنشئ في عام ٢٠١١، في سياق "خطة البرازيل بلا فقر"، "برنامج دعم الأنشطة الإنتاجية الريفية" لتقديم المساعدة التقنية والبذور والموارد المالية لدعم إنتاج المزارعين العائليين الفقراء للغاية، بما في ذلك المستوطنون في أراضي الإصلاح الزراعي. ويقوم حالياً ٤٥٦ موظفاً من "المساعدة التقنية والإرشاد الريفي" بمساعدة ٠٠٠ ٣٧ أسرة. والهدف المنشود هو بلوغ ٠٠٠ ١٧٩ أسرة بحلول عام ٢٠١٢.

زاي- حقوق الشعوب الأصلية (التوصيات ٣ و٥ و١٢)

٦٦- وفقاً للدستور[٨٠]، تتمتع الشعوب الأصلية بحقوق حصرية بالانتفاع بالموارد الطبيعية الموجودة في أراضيها، والدولة مسؤولة عن ترسيم حدود أراضي هذه الشعوب الأصلية وحماية ممتلكاتها وأصولها وضمان احترام هذه الممتلكات والأصول. وتوجد في البرازيل ٦٦٠ قطعة أرض للشعوب الأصلية، تمثل نحو ١٣ في المائة من الإقليم الوطني، وفي منطقة الأمازون، تمثل ٢٥ في المائة من مساحة الأراضي، وتتجاوز معدلات حفظها المعدلات الملاحظة في المناطق المصانة.

٦٧- وقد حققت الدولة، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١، تقدماً ذا شأن في تعزيز حقوق الشعوب الأصلية. وأسفرت التدابير التي اتخذتها الدولة لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية عن ازدياد تحديد هويتها الذاتية في الإحصاء الرسمي للسكان. وإضافة إلى ذلك، تم، في إطار "حملة القضاء على الولادات غير المسجلة"، إصدار أكثر من ٠٠٠ ٨ شهادة ميلاد لأفراد الشعوب الأصلية[٨١]. وفيما يتعلق بالصحة، هبط معدل انتشار السل (-١٤,١٣ في المائة) والملاريا (-٥٩,١ في المائة) ووفيات الرضّع من بين الأطفال دون السنة الأولى من العمر (-١٨,٧٥ في المائة)[٨٢] بالمقارنة بعام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠١٠، أنشئت "أمانة خاصة لصحة الشعوب الأصلية". وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كانت الشبكة الصحية الخاصة بالشعوب الأصلية تضم ١٣٢ ٤ عاملاً صحياً من الشعوب الأصلية و٣٨٧ ١ عامل إصحاح من الشعوب الأصلية، ناهيك عن الأطباء والممرضات وغيرهم من مهنيي الرعاية الصحية.

٦٨- إلا أنه لا تزال هناك تحديات، ومنها إقرار "القانون المتعلق بالشعوب الأصلية"[٨٣]، الذي قدم في آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى المؤتمر الوطني. وإضافة إلى ذلك، بذلت جهود لضمان شغل أراضي الشعوب الأصلية بشكل كامل وإدارتها بشكل مستدام.

٦٩- وفيما يتعلق بالحماية الإقليمية، حدثت زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في عدد أراضي الشعوب الأصلية المعتمدة، وهبوط بنسبة ٢٠,١ في المائة في عدد قرى الشعوب الأصلية القابلة للتأثر، وهبوط بنسبة ٥٩,٩٩ في المائة[٨٤] في عدد الأراضي التي لا تتوفر بشأنها حقوق انتفاع مضمونة[٨٥]. وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، تم ترسيم حدود ما مجموعه ٣٩ أرضاً للشعوب الأصلية، وهو أعلى رقم سجل في البرازيل حتى هذا التاريخ[٨٦]. والبرازيل ملتزمة بتنظيم أراضي الشعوب الأصلية ومنع التعدي عليها، وبذا، فإنها تضمن التنمية الإثنية والاستقلال الذاتي لمجتمعات الشعوب الأصلية في انسجام مع مشاريعها الحياتية الخاصة[٨٧]. بيد أنه ما زال هناك عدد من المنازعات المتعلقة بأراضي الشعوب الأصلية، مثل المنازعات الجارية في منطقة دورادوس وولاية ماتوغروسو دوسول. وبغية الإسهام في تسوية المنازعات، قرر مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إحياء أنشطة لجنة غاراني - كايوا التي أنشئت في عام ٢٠٠٧ لتنسيق ورصد التدابير الاتحادية المعتمدة لصالح شعوب غاراني - كايوا في المنطقة.

٧٠- واتخذت البرازيل تدابير لضمان صيانة حقوق الشعوب الأصلية، وكذلك جماعات كيلومبو والجماعات التقليدية، في مشاريع البنية التحتية الواسعة النطاق[٨٨]. وقامت هيئات حكومية، مع مقاولين للمشاريع، بوضع إجراءات لضمان تلقي الشعوب الأصلية معلومات عن المشاريع التي يمكن أن تؤثر عليها مباشرة ومشاركتها في هذه المشاريع، بغية التصدي لتأثيراتها. وشجعت البرازيل أيضاً المناقشات المحلية بشأن الحاجة إلى تحسين تنظيم إجراءات التشاور بخصوص موافقة الشعوب الأصلية المسبقة والحرة والمستنيرة على التدابير التي يمكن أن تؤثر فيها مباشرة، وفقاً للدستور البرازيلي واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩[٨٩].

٧١- وأخيراً، أنشأت "المؤسسة الوطنية لشؤون الهنود" وحدة للتشجيع على انتهاج سياسات محددة خاصة بنساء الشعوب الأصلية. واتخذت الوحدة تدابير، منها عقد حلقات دراسية في كل منطقة من مناطق البرازيل لمناقشة تطبيق قانون ماريا دا بنها بشأن العنف ضد المرأة مع نساء الشعوب الأصلية، ووصفت الشعوب الأصلية بأنهن عناصر تغيير ونوهت بخصائصهن الثقافية المحددة.

حاء- المساواة العرقية وحق سكان كيلومبو في ملكية الأراضي (التوصية ١٢)

٧٢- شكل "إقرار قانون المساواة العرقية" في عام ٢٠١٠ خطوة هامة في تعزيز المساواة في التنوع[٩٠]. ويؤكد القانون من جديد الحاجة إلى تعزيز سياسات العمل الإيجابي الإثنية - العرقية، المعرفة بأنها "سياسات عامة تهدف إلى إزالة التشوهات والتباينات الاجتماعية وغيرها

من الممارسات التمييزية التي اعتمدت في المجالين العام والخاص خلال مرحلة التكوين الاجتماعي للبلد"[٩١].

٧٣- وقد أوليت جماعات كيلومبو[٩٢]، وهي إحدى شرائح السكان المنحدرين من أصل أفريقي الأكثر قابلية للتأثر، اهتماماً خاصاً. ويهدف "البرنامج البرازيلي المعني بجماعات كيلومبو"، الذي أطلق في عام ٢٠٠٤، إلى تمكين جماعات كيلومبو من امتلاك الأراضي وإدماج هذه الجماعات من الناحيتين الاجتماعية والإنتاجية في المجتمع. ويتوخى البرنامج التغلب على العقبات التي ما زالت قائمة أمام إعمال هذه الحقوق[٩٣]، ويتطلب ذلك تعاوناً وتنسيقاً مستمرين بين مختلف فروع الحكومة والولايات البرازيلية.

٧٤- وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١، استفادت من البرنامج البرازيلي المعني بجماعات كيلومبو ٥٠٦ ١١ أسر من جماعة كيلومبو بتنظيم حقها في ملكية الأراضي من خلال نشر ١١٣ "تقريراً تقنياً بشأن تحديد وترسيم الحدود". وقدم البرنامج، حتى عام ٢٠٠٨، مساعدة إلى ٨٢١ ١٩ أسرة معيشية من خلال "برنامج الكهرباء لكل إنسان"؛ وأدرج ٠٠٠ ١٩ أسرة في برنامج المنح العائلية، وقام باستثمارات بمبلغ ٨٦ مليون ريال برازيلي بشأن اتخاذ تدابير لتعزيز التنمية الإقليمية وضمان الحقوق الاجتماعية[٩٤]. وإضافة إلى ذلك، أنشئ برنامج خاص بنساء كيلومبو لتمكين النساء من الوصول إلى الأنشطة الإنتاجية والتمتع بالاستقلال الذاتي والإنصاف[٩٥]

٧٥- وتشدد "خطة البرازيل بلا فقر" أيضاً على تقديم المساعدة إلى المجتمعات والشعوب التقليدية. وفي الوقت الحالي، تتلقى ٥٠٠ ٤ أشرة المساعدة من موظفي المساعدة التقنية والإرشاد الريفي من خلال "برنامج دعم الأنشطة الإنتاجية الريفية".

طاء- تعزيز السلم والعدل في الريف (التوصية ٣)

٧٦- ما زالت البرازيل تواجه تحدياً يتمثل في تأمين التسوية السلمية للمنازعات وإقامة العدل في الريف، على الرغم من أن لديها تشريعاً متقدماً في هذا المجال. وقد أفاد "أمين المظالم الوطني المعني بالشؤون الزراعية" بأنه جرت ٢٢٧ عملية احتلال لممتلكات ريفية و٦٣ عملية قتل متعمد في الريف في عام ٢٠١٠. وتؤكد هذه الأرقام أهمية مكافحة العنف الريفي.

٧٧- وقد طبقت البرازيل آليات لمجابهة هذا التحدي. ففي عام ٢٠٠٦، أُطلق "برنامج إحلال السلام في الريف" و"الخطة الوطنية لمكافحة العنف في الريف". ويركز البرنامج على تدابير لرصد المنازعات الزراعية وتقديم المساعدة الاجتماعية والتقنية والقانونية للأسر التي لا تملك أراضي في المستوطنات، إضافة إلى تلقي الشكاوى عن طريق أمين المظالم الوطني المعني بالشؤون الزراعية والتحقيق فيها[٩٦]. وعلاوة على ذلك، يقوم البرنامج أيضاً بجهود

وساطة لتأمين عقد اتفاقات سلمية يتم التفاوض عليها بصورة لامركزية، وتشمل شراكات محلية بين الحكومة والمجتمع المدني. وتنص الخطة على تدابير تكميلية توضع بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية[٩٧] لدعم التغييرات التشريعية وتكثيف جهود الوقاية. وقد أسهمت كل هذه الجهود في خفض عدد الوفيات المتصلة بالمنازعات الزراعية من ٤٢ في عام ٢٠٠٣ إلى ١١ في عام ٢٠١٠.

٧٨- وعلاوة على ذلك، أنشأ "المجلس الوطني للقضاء"[٩٨]، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، "المحفل المعني بشؤون الأراضي"، بهدف ضمان تسوية مسألة سندات الملكية، وإحلال السلم الاجتماعي، وإتاحة إمكانية الاحتكام إلى العدالة، وتوفير السكن الملائم، وتوزيع الممتلكات في الريف والمناطق الحضرية[٩٩].

٧٩- وأولت البرازيل أيضاً اهتماماً بقضية العنف ضد المرأة في الريف ومناطق الغابات. ففي عام ٢٠٠٧، أدرج "المحفل الوطني الدائم لمكافحة العنف ضد المرأة في الريف ومناطق الغابات" كجزء من "الميثاق الوطني لمكافحة العنف ضد المرأة". وفي هذا السياق، تمثل مسيرة مارغاريداس الرمز الوطني لكفاح المرأة من أجل العدالة في الريف، وقد سميت هذه المسيرة تكريماً لذكرى الزعيمة النقابية مارغاريتا ماريا آلفس التي اغتيلت بسبب خوضها كفاحاً باسم السكان الريفيين. وقد شارك الرئيس ديلما روسف في الاحتفال الختامي بالذكرى الرابعة للمسيرة في آب/أغسطس ٢٠١١، الذي تعهدت فيه الحكومة بسلسلة من الالتزامات لصالح المرأة الريفية، من بينها تنفيذ "شبكة حماية الأم والطفل قبل وبعد الولادة" في الريف، الهادفة إلى الحد من الوفيات النفاسية وتعزيز الرعاية للأطفال المولودين حديثاً[١٠٠].

ياء- مكافحة العنف ضد المرأة (التوصية ٣)

٨٠- العنف ضد المرأة شكل من أشكال التمييز يعيق جدياً قدرة المرأة على التمتع بالحقوق والحريات على قدم المساواة مع الرجل[١٠١]. وتفيد ٣٤ في المائة من النساء في البرازيل بأنهن كن ضحية لشكل من أشكال العنف البدني[١٠٢]. ولذا فقد جعلت الدولة من أولوياتها التصدي للعنف ضد المرأة من خلال اتخاذ سياسات عامة. ومنذ إنشاء "أمانة السياسات الخاصة بالمرأة" في عام ٢٠٠٣، بُذلت جهود لتدعيم وتعزيز آليات القضاء على العنف ضد المرأة وتوفير الدعم للضحايا. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، ازداد عدد الهيئات المعنية بالسياسات الخاصة بالمرأة على صعيد الولايات والبلديات من ١٥٥ إلى أكثر من ٣٠٠ هيئة[١٠٣]. بيد أنه لا تزال هناك تحديات قائمة في المجهود الرامي لإعادة رسم أدوار الرجل والمرأة والعمل على إحداث انتقال حقيقي نحو المساواة بين الجنسين في البرازيل.

٨١- وقد مثل إنشاء "مخافر الشرطة الخاصة لمساعدة المرأة" مجهوداً موحداً هاماً للقضاء على العنف ضد المرأة في البرازيل. وشرع في هذا لمشروع لأول مرة في عام ١٩٨٥[١٠٤] والغرض منه هو التحقيق في الجرائم التي ترتكب ضد النساء ضحايا العنف المترلي والعائلي

والجنسي، وصون حقوقهن من خلال تزويدهن بالمساعدة على يد أخصائيين أكفاء ومن خلال التوعية. وبحلول عام ٢٠١٠، كان يوجد ٤٧٥ مخفراً من مخافر الشرطة الخاصة لمساعدة المرأة، موزعة في جميع أنحاء البرازيل[١٠٥]. وبالمثل، استحدث في عام ٢٠٠٥ الخط رقم ١٨٠ لنجدة المرأة المستخدم كآلية رصد وخدمة مساعدة مجانية للمرأة. وفي عام ٢٠٠٩، أعيد تشكيل هيكل خط النجدة استجابة لازدياد الطلبات بنسبة ١,٨٩٠ في المائة منذ إنشاء الخط، وقد انطوى ذلك على توسيع قدرة الخط وتحويله إلى آلية فعالة لكسر حلقة العنف[١٠٦]. وتم تلقي ٢,٣ مليون مكالمة لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٨٢- ويشكل قانون ماريا دا بنها لعام ٢٠٠٦ معلماً هاماً على طريق وفاء البرازيل بالتزاماتها المتعلقة بحقوق المرأة ضحية العنف المترلي بضمان تطبيق وإنفاذ الأحكام الجنائية الخاصة بمعاقبة مرتكبي هذه الأفعال[١٠٧]. ولتأمين تطبيق هذا القانون على نحو فعال، عملت الأجهزة الاتحادية للقضاء والفروع التنفيذية في شراكة مع الولايات والبلديات على وضع آليات متخصصة لمساعدة المرأة[١٠٨]. ودعمت الحكومة ١٠٤ آليات بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠[١٠٩]، مستثمرة في ذلك أكثر من ٣٢ مليون ريال برازيلي. ومنذ فترة أقرب، تم تحقيق إنجاز هام آخر هو صدور قرار عن المحكمة العليا الاتحادية بخصوص النقاشات المتعلقة بتفسير القانون يؤكد اختصاص مكتب المدعي العام الاتحادي في مواصلة الدعوى ضد الجاني على الرغم من تقديم شكوى من جانب الضحية. وقررت المحكمة أيضاً أنه يحق لأي شاهد التقدم بشكوى[١١٠].

٨٣- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عقد "المؤتمر الثالث المعني بالسياسات الخاصة بالمرأة" لتقييم السياق الوطني والسياسات الوطنية بغية تحديد إجراءات ذات أولوية تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في البرازيل.

كاف- التثقيف في مجال حقوق الإنسان

٨٤- يقوم "المجلس الوطني للتعليم" بوضع الصيغة النهائية "للمبادئ التوجيهية الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان"، التي تتضمن استراتيجيات لإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج المدرسية لمدارس التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وتشارك الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في عملية وضعها. ولتنفيذ هذه المبادئ التوجيهية، ركزت أمانة حقوق الإنسان التابعة لرئاسة الجمهورية ووزارة التربية على دعم تنفيذ الخطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان التي وضعت في عام ٢٠٠٣ وروجعت في عام ٢٠٠٧؛ وتعزيز "اللجنة الوطنية للتعلم وحقوق الإنسان" التي أنشئت في عام ٢٠٠٣؛ وتأمين ميزانية لمائة لجنة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من المقرر إنشاؤها على المستوى البلدي ومستوى الولايات بحلول عام ٢٠١٥؛ ووضع مؤشرات بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١١، استثمرت البرازيل أكثر من ٤ ملايين ريال برازيلي في تنظيم دورات ومشاريع بشأن حقوق الإنسان شاركت فيها الجهات المعنية في الحكومة والمجتمع المدني.

لام- تعزيز الأمن العام ومكافحة العنف (التوصيتان ٢ و٥)

٨٥- يدعم البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان المبادرات الهادفة إلى تعزيز الأمن العام والعدالة ومكافحة العنف، ويعكس إدراك ترابط هذه العناصر الثلاثة. والبرازيل ملتزمة بدعم إجراء إصلاحات عاجلة وبعيدة المدى في نظام العدالة تجسد أسبقية احترام حقوق الإنسان.

٨٦- وقد نفّذت البرازيل في العقد الماضي سلسلة من الاستراتيجيات الهادفة إلى منع ومكافحة التعذيب والإفراط في استخدام القوة من جانب أفراد الشرطة وحراس السجون، وتحسين أوضاع الاحتجاز، وضمان إمكانية الاحتكام بكل حرية إلى العدالة. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه في تنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى التصدي لهذه الظواهر التاريخية والمتعددة الأوجه في تنسيق التدابير وإقامة شراكات فعالة بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة التابعة للأفرع التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومة على مستوى الدولة الاتحادية ومستوى البلديات.

٨٧- وترتكز الجهود، في "السياسة الوطنية للأمن العام"، على هذا المنظور التعاوني بإعطاء الأولوية لمنع ومكافحة أسباب الجريمة، مع تعزيز النظام الاجتماعي والأمن العام. وتم من خلال تلك السياسات تنسيق تدابير مشتركة بين الجهات المعنية على مستوى الاتحاد والولايات والبلديات والمجتمع المدني بغرض تعزيز قيمة المهنيين المسؤولين عن الأمن العام، وإعادة هيكلة نظام السجون، ومنع الجريمة، ومكافحة فساد الشرطة.

٨٨- ونُفّذت في إطار وزارة العدل تدابير لدعم قيمة المهنيين المسؤولين عن الأمن العام وموظفي السجون. وتشمل الجهود إتاحة المجال للمهنيين المسؤولين عن الأمن العام للاستفادة من خطة الإسكان الوطنية؛ وتنظيم دورات تدريب وبرامج للخريجين في مجال الأمن العام؛ وبناء القدرات في مجال إنفاذ القانون والتحقيق والطب الشرعي؛ فضلاً عن بناء القدرات لضمان المساعدة المناسبة للفئات الضعيفة. وتتسم المبادرات الخاصة بالتدريب والتوعية بأهمية أساسية في هذه الجهود، بالنظر خاصة إلى الترابط القائم بين العنف والتهميش والعرق والسن والجنس والدخل.

٨٩- وثمة مبادرة هامة أخرى تركز على مجهود حكومة ولاية ريو دي جانيرو لإنشاء "وحدات شرطة لإحلال الأمن"، كنموذج جديد للأمن العام يقوم على المحافظة على الأمن والنظام في المجتمعات التي تم إحلال السلام فيها مؤخراً. وتوجد حالياً ١٩ وحدة من وحدات شرطة إحلال الأمن تعمل في أحياء شعبية مختارة من ريو دي جانيرو. وإضافة إلى ذلك، أُنشئ "البرنامج الاجتماعي لوحدات شرطة إحلال الأمن" من أجل القيام بالتنمية الاجتماعية بغية تدعيم الرقابة الإقليمية وإحلال السلام في المجتمعات التي أُنشئت فيها وحدات شرطة إحلال الأمن. ويتلقى السكان الذين توقفوا عن العمل بسبب تجارة المخدرات، عن طريق هذا البرنامج، خدمات عامة تتركز على الحصول على مركز المواطنة وإمكانية اللجوء إلى

العدالة، بما في ذلك إصدار وثائق مدنية أساسية، وتقديم مساعدة قانونية، وإنشاء مراكز وساطة مجتمعية. وتعتبر المبادرات الهادفة إلى حماية وصون حقوق الإنسان في عملية إحلال السلام مبادرات أساسية لتأكيد الحقوق ومعالجة حالات إساءة استعمال السلطة.

ميم- تعزيز العدالة على الصعيد المجتمعي (التوصيتان ٣ و٨)

٩٠- قامت وزارة العدل منذ عام ٢٠٠٨ باتخاذ إجراءات لتعزيز ثقافة السلام واتخاذ تدابير بديلة لتسوية المنازعات. ومن بين هذه الإجراءات، من المهم تسليط الضوء على مبادرة تحقيق العدالة على الصعيد المجتمعي، التي تهدف إلى حفز الاستراتيجيات المصممة محلياً لإقامة العدل بصورة سلمية وتوافقية وفي الوقت المناسب في المجتمعات المعرضة إلى حد كبير للعنف. وتم، منذ عام ٢٠٠٨، إنشاء ٤٦ مركزاً للعدالة المجتمعية من خلال استثمارات بلغت نحو ١٥ مليون ريال برازيلي. وترعى هذه المراكز أنشطة منها إطلاق مبادرات في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتوعية وتوفير الوساطة في المنازعات المجتمعية.

نون- تعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة (التوصيتان ٣ و٨)

٩١- أنشأت البرازيل، في عام ٢٠٠٣ "الأمانة المعنية بالإصلاح القضائي" لتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة بأوسع معانيها من خلال تنسيق الإجراءات الحكومية لهذا الغرض. وتم، في إطار متابعة إصلاحات التعديل الدستوري ٢٠٠٤/٤٥[١١١]، التوقيع في عام ٢٠٠٩ على "الميثاق الثاني للدولة الجمهورية بشأن زيادة إمكانية الوصول إلى نظام العدالة وزيادة سرعته وفعاليته". الذي يتضمن سلسلة من مشاريع القوانين الهادفة إلى تعزيز نظام العدالة.

٩٢- وفي هذا السياق، خطت البرازيل خطوات كبيرة من خلال وضع قوانين تتعلق "بمكاتب أمين المظالم"، المكلفة بتوفير المساعدة القانونية لأولئك الذين يفتقرون إلى وسائل الحصول على الخدمات القانونية. وينص القانون التكميلي رقم ٢٠٠٩/١٣٢ على تنظيم مكاتب أمين المظالم وتحسينها، ويؤكد من جديد تركيزها على أضعف الفئات من خلال إعطاء الأولوية في عملها للمجالات التي تلاحظ فيها أعلى معدلات الإقصاء الاجتماعي وكثافة السكان. وينص القانون رقم ٢٠١٠/١٢٣١٣[١١٢]، أيضاً، على إنشاء وحدات متخصصة لتوفير المساعدة القانونية الشاملة مجاناً. وبموجب القانون الجديد، تتمتع مكاتب أمين المظالم بصلاحية الدخول إلى مخافر الشرطة والسجون ومرافق الاحتجاز بحرية ومن دون إخطار مسبق، الأمر الذي يساهم في منع التعذيب وارتكاب التجاوزات من قبل المسؤولين عن إنفاذ القانون وموظفي السجون بتعزيز المراقبة الخارجية.

٩٣- وتدعم البرازيل أيضاً تنفيذ "المراكز المتخصصة للمساعدة القانونية" لتزلاء السجون من الذكور والإناث وأفراد أسرهم. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أُنشئ ما مجموعه ١٩ مركزاً في

مكاتب أمين المظالم في الولايات و١٧ فرعاً للمساعدة القانونية لنزلاء السجون وأفراد أسرهم ضمن إطار مكاتب أمين المظالم في البرازيل، وتطلب هذا الإنشاء استثمارات تزيد على ١٣ مليون ريال برازيلي[١١٣].

٩٤- وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه، من المهم الاعتراف بأن ضمان المساعدة القانونية الشاملة لما يقرب من ١٣٤ مليون برازيلي يفتقرون إلى الوسائل المالية يطرح تحدياً كبيراً أمام مكاتب أمين المظالم والآليات المرتبطة بها. وقد أُحرز تقدم في عام ٢٠١١ في بارانا وغوبياس اللتين أقر فيهما إنشاء مكاتب لأمين المظالم.

سين- تحسين نظام السجون (التوصيات ٣ و٥ و٦ و٧)

٩٥- تسلّم الحكومة البرازيلية بضرورة إصلاح نظام السجون في البلد. ويبلغ عدد الأفراد المحتجزين في مرافق السجون ومخافر الشرطة زهاء ٥١٣ ٨٠٢[١١٤]. وتضم مخافر الشرطة حالياً نحو ٩,٦ في المائة من نزلاء السجون في البلد[١١٥]. وتشكل معالجة هذا الوضع أولوية للولايات، وتدعمها في ذلك الحكومة الاتحادية.

٩٦- ولدى البرازيل أدوات لرصد نظام السجون، تفيد بأن أغلب سجناء السجون البرازيلية هم من الشباب الذكور المنحدرين من أصل أفريقي الذين لم يتلقوا إلا قسطاً صغيراً من التعليم. وفي عام ٢٠١١، كانت تتراوح أعمار ٥٣,٦ في المائة من نزلاء السجون ما بين ١٨ و٢٩ سنة، وكانت نسبة ٩٣,٦ في المائة منهم من الرجال و٥٧,٦ في المائة من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، و٣٤,٨ في المائة من البيض. ويضاف إلى ذلك أن ٤٥,٧ في المائة من نزلاء السجون لم يتموا تعليمهم الابتدائي، بينما أتم ٠,٤ في المائة منهم تعليمهم العالي[١١٦]. وتوجه الإحصاءات المبادرات المتعددة القطاعات الهادفة إلى مكافحة العنصرية المأسسة، والحد من الفقر، وحفز تعليم الشباب وإدماجهم من الناحية الإنتاجية في المجتمع.

٩٧- وينطوي أحد التحديات المباشرة التي يواجهها نظام السجون على زيادة عدد الشواغر في مرافق الاحتجاز. وتحقيقاً لهذه الغاية، أُنشئ في عام ٢٠١١ "البرنامج الوطني لدعم نظام السجون" وخُصصت له ميزانية قدرها ١,١ مليار ريال برازيلي. والهدف من المبادرة هو سد العجز في سجون الإناث ونقل المحتجزين احتجازاً مؤقتاً من مخافر الشرطة. وهذه التدابير ملحّة، وخاصة في ضوء نمو عدد نزلاء السجون في السنوات الأخيرة، من ٤٠٢ ٣٦١ في عام ٢٠٠٥ إلى ٥١٣ ٨٠٢ في عام ٢٠١١، ما يمثل زيادة بمقدار ٤٢ في المائة تقريباً[١١٧].

٩٨- وللحيلولة دون اللجوء إلى عمليات احتجاز لا ضرورة لها، أُقر في عام ٢٠١١ "قانون التدابير الاحترازية" (القانون رقم ١١/١٢٤٠٣)، الذي خول القضاة سلطة اعتماد تدابير بديلة للاحتجاز الاحتياطي. ويتسم هذا القانون بأهمية بالغة نظراً إلى أنه يوجد حالياً

قرابة ١٦٩ ٠٧٥ فرداً رهن الاحتجاز المؤقت في جميع أنحاء البرازيل (ما يمثل نحو ٣٦ في المائة من مجموع نزلاء السجون)[١١٨]، ويجب أن يتمتعوا جميعهم بالحق الدستوري في انتظار المحاكمة بحرية.

٩٩- وثمة مشروع هام آخر هو "التعبئة الجماعية لعمليات مراجعة سجلات السجون"، التي أطلقها المجلس الوطني للقضاء. وتتيح عمليات المراجعة الجماعية لجميع سجلات قضايا المدعى عليهم ونزلاء السجون المدانين، التي يتم القيام بها بالتضافر بين المجلس الوطني للقضاء والمحاكم ومكتب المدعي العام ومكتب أمين المظالم ونقابة المحامين البرازيليين وأمانات إدارة السجون، تحديد عمليات الاحتجاز غير النظامية، إضافة إلى إجراء تحليلات تشخيصية دقيقة لنظامي السجون والقضاء الجنائي، وتمهد السبيل لتصويب المسارات والتخطيط واتخاذ التدابير الوقائية. ومنذ إنشاء التعبئة الجماعية لعمليات مراجعة سجلات السجون في عام ٢٠٠٨، تمت مراجعة ما مجموعه ٦٣٥ ٣٣٤ ملف قضية في جميع أنحاء البلد، وأسفرت هذه المراجعة عن إطلاق سراح ٨٠٠ ٣٣ شخص، ما يمثل نحو ١١ في المائة من القضايا المراجعة[١١٩].

عين- تحسين نظام قضاء الأحداث (التوصية ٣)

١٠٠- بغية توفير مساعدة أكثر فعالية للمراهقين المخالفين للقانون، أقر "المجلس الوطني المعني بحقوق الطفل والمراهق"، في عام ٢٠٠٦، "النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية - التربوية"، الذي يضع معايير أساسية ومبادئ توجيهية لتنفيذ القانون الخاص بالأطفال والمراهقين وتعزيز قضاء الأحداث في البرازيل. وقد اشتمل وضع هذا البرنامج على مشاركة ممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والخبراء، وتركّز على خطط المساعدة المصممة حسب احتياجات كل فرد والتي تراعي إمكانات الشباب وقدراتهم وحدودهم في الوقت الذي تقيِّم فيه مدى التسامح وتشجع على احتضان الفرد في المجتمع.

١٠١- وبناءً على ذلك، سعت الحكومة الاتحادية إلى إصلاح وحدات احتجاز وبناء وحدات جديدة وتحسين نوعية المساعدة وتلاؤمها مع احتياجات كل فرد، بينما رجَّحت الجانب التربوي للاحتجاز على جانبه التأديبي. واستثمرت الحكومة في الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠١٠ مبلغ ٢٩٦ مليون ريال برازيلي في نظام قضاء الأحداث، وتقوم حالياً بتمويل ٣٩ وحدة إضافية في ٢١ ولاية.

١٠٢- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنشئ "النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية - التربوية" بصورة قانونية[١٢٠]، وحدد هذا النظام المعايير الدنيا التي ينبغي أن تستوفيها كل وحدة من وحدات الاحتجاز، من ناحيتي الهندسة المعمارية والمساعدة على السواء، بهدف إعادة دمج المراهق دمجاً فعالاً في المجتمع.

فاء- منع ومكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (التوصيتان ٣ و٦)

١٠٣- في عام ١٩٩٧، وضعت البرازيل القانون رقم ٩٤٥٥ الذي ينظم جريمة التعذيب. ويحظر الدستور البرازيلي صراحةً أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[١٢١]، وقد بُذلت جهود كبيرة لمكافحة هذه الجرائم.

١٠٤- وفي عام ٢٠١٠، أفادت "الرعاية الرعاوية للسجون" بأن هذه الهيئة تلقت ٢١١ شكوى تتعلق بالتعذيب بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٩[١٢٢]. وفي ذلك العام نفسه، تلقى خط النجدة رقم ١٠٠ الخاص بحقوق الإنسان ٣٩٨ شكوى بشأن التعذيب في الأشهر العشرة الأولى من العام. ولئن كانت هذه الإحصاءات لا توفر صورة دقيقة عن التعذيب في البرازيل، فإن البيانات تدعم الاستنتاجات التي خلصت إليها "لجنة التحقيق البرلمانية التابعة لمجلس النواب" والمُنشأة في عام ٢٠٠٨ من أنه يتم اللجوء إلى ممارسات التعذيب البدني والنفسي في مختلف مرافق الاحتجاز[١٢٣].

١٠٥- وبغية زيادة فعالية تسجيل وإحالة قضايا التعذيب، أُضيفت في عام ٢٠١١ وحدة خاصة بشأن التعذيب إلى خط النجدة رقم ١٠٠ الخاص بحقوق الإنسان. ويهدف خط النجدة إلى تسجيل الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ويُعتبر قناة لنشر المعلومات في أوساط السكان، وقد تلقى الخط أكثر من ٢,٥ مليون مكالمة وأحال أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ تقرير تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان من أنحاء مختلفة من البلد في الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١١[١٢٤]. وتم، بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، توسيع وحدات خط النجدة رقم ١٠٠ لتشمل التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الأشخاص المشردين وكبار السن والسحاقيات والمثليين وثنائيي الميل الجنسي والمحولين جنسياً، والأشخاص ذوي الإعاقة. كما تلقى شكاوى تتعلق بالتعذيب وإساءة المعاملة في مستشفيات الأمراض العقلية ومراكز العلاج النفسي وكذلك في ما يسمى بالأوساط العلاجية.

١٠٦- ونتيجة لذلك، قامت البرازيل بمبادرات منسقة لمكافحة التعذيب ومنعه ومساعدة ضحاياه[١٢٥]. وتعمل "لجنة مكافحة التعذيب" بنشاط على المستوى الاتحادي منذ عام ٢٠٠٦، وهي مؤلفة من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني. وتتمثل مهمة اللجنة في رصد ظاهرة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتنظيم النقاشات بشأنها واقتراح تدابير حكومية لمكافحتها.

١٠٧- وفي عام ٢٠١١، أرسلت الحكومة إلى المؤتمر الوطني مشروع قانون يُنشأ بموجبه "النظام الوطني لمنع ومكافحة التعذيب"، الذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية وآلية وقائية وطنية، وفقاً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وتضم الآلية خبراء مستقلين يتمتعون بسلطة قانونية وسياسية غير مقيدة لرصد مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء الإقليم الوطني.

١٠٨- وعلى مستوى الولايات، توجد ١١ لجنة لمكافحة التعذيب، يشارك فيها المجتمع المدني وممثلون عن الحكومة. واتُخذت أيضاً خطوات من أجل إنشاء آليات وقائية على مستوى الولايات، وفقاً للبروتوكول الاختياري أيضاً. وبدأ تشغيل الآلية الوقائية لولاية ريو دي جانيرو منذ آذار/مارس ٢٠١١، وأقرت ولايتا ألاغواس وبارايبا قوانين تُنشئان بموجبها آليتيهما.

صاد- منع ومكافحة عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، وإساءة استعمال السلطة، والاتجار بالبشر (التوصيتان ٢ و٣)

١٠٩- شجعت الحكومة الاتحادية على إنشاء وحدات أمين مظالم مستقلة ومكاتب للشؤون الداخلية لدى الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون من أجل ممارسة الرقابة على قوات الشرطة المدنية والعسكرية الاتحادية. وتهدف هذه التدابير إلى مكافحة الإفلات من العقاب عن جرائم التعذيب والاتجار بالبشر والإعدام بإجراءات موجزة وإساءة استعمال السلطة والفساد التي يتورط فيها الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون وموظفو السجون. وفي عام ٢٠٠٦، أُنشئ "المحفل الوطني لوحدات أمين المظالم الخاصة بالشرطة" لوضع استراتيجيات مشتركة في هذا المجال. ومن بين وحدات أمين المظالم الخاصة بالشرطة الـ ٢١ في البرازيل، نفذت ٦ وحدات توجيهات البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق باستقلالها.

١١٠- وعلى الرغم من جهود الحكومة، فإن ما يسمى بـ "فرق الموت"، وهي منظمات إجرامية متورطة في عمليات إعدام بإجراءات موجزة وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ما زالت ناشطة في بعض الولايات.

١١١- وفي الأعوام الأخيرة، شرعت إدارة الشرطة الاتحادية في إجراء تحقيقات لتفكيك تلك المنظمات. وفي عام ٢٠١٠، تولت "شعبة حقوق الإنسان لدى إدارة الشرطة الاتحادية" المسؤولية عن التحقيق في فرق الموت، وتجري حالياً دراسة إنشاء وحدة شرطة خاصة كلفة حصراً بهذه المسألة.

١١٢- وأُحرز تقدم قانوني هام آخر يتمثل في إقرار قانون يمكّن من نقل الاختصاص من الولاية إلى القضاء الاتحادي في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. والقضية الأولى التي تم فيها نقل الاختصاص تتعلق بفرق الموت العاملة في ولاية بارايبا، ويعد هذا النقل سابقة قانونية هامة لمعالجة القضايا المماثلة.

١١٣- ولا بد من التنويه أيضاً بالعمل الهام لمجلس الدفاع عن حقوق الإنسان، الذي كانت وظيفته الأولى تتمثل في تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها. ومن بين الأنشطة التقليدية التي يضطلع بها المجلس صياغة التقارير، وتنظيم الاجتماعات التوفيقية، وتعبئة الجهود، والقيام بعمليات مشتركة مع الولايات والبلديات لمكافحة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل الاتجار بالبشر والانتهاكات التي ترتكبها فرق الموت.

١١٤- وفي إطار الجهد المبذول لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته، نفذت البرازيل في عام ٢٠٠٦ "السياسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر"، التي تحدد مبادئ عامة ومبادئ توجيهية وإجراءات لمنع الاتجار بالبشر وقمعه ومعاقبة من يقوم به ومساعدة ضحاياه. واعتمدت تدابير في مجالي العدل والأمن العام، فضلاً عن التعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية والمساواة العرقية وحقوق المرأة والسياحة وغير ذلك. ولتعزيز السياسات العامة، شُرع في عام ٢٠١٠ في عملية مراجعة "الخطة الوطنية الأولى لمكافحة الاتجار بالبشر" واعتُمدت الخطة الثانية من خلال مجهود مشترك بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني.

قاف- الاختصاص الاتحادي فيما يتعلق بجرائم حقوق الإنسان (التوصية ٩)

١١٥- بغية مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، أُقر في عام ٢٠٠٤ التعديل الدستوري رقم ٢٠٠٤/٤٥[١٢٦]، الذي يسمح بنقل مسؤولية التحقيق الجنائي وملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من محاكم الولايات إلى المحاكم الاتحادية. وكانت القضية الأولى التي تم فيها نقل الاختصاص تتعلق باغتيال مانويل ماتوس المحامي وعضو المجلس البلدي والمدافع عن حقوق الإنسان في ولاية بارايبا في عام ٢٠٠٩[١٢٧]. وقد اغتيل السيد ماتوس بسبب دفاعه عن حقوق الإنسان وتأييده إجراء تحقيقات في الجرائم التي ترتكبها "فرقة موت" تعمل في ولاية بارايبا - بيرنامبوكو. وبإقرار نقل الاختصاص بشأن القضية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أصبحت المسؤولية عن التحقيق في الجريمة الآن من اختصاص المحاكم الاتحادية.

راء- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا والشهود (التوصيتان ٣ و٤)

١١٦- في عام ٢٠٠٤، "أُنشئ برنامج حماية المدافعين عن حقوق الإنسان". ويعمل البرنامج استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤٤/٥٣ والمرسوم الرئاسي رقم ٦٠٤٤ لعام ٢٠٠٧، اللذين يشكلان أساس السياسة الوطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

١١٧- وبغية تعزيز البرنامج وتنظيمه بوصفه مبادرة للسياسة العامة للدولة، أحالت الحكومة الاتحادية في عام ٢٠٠٩ مشروع القانون ٤٥٧٥ إلى المؤتمر الوطني. وما زال يتعين التصويت بشكل نهائي على الاقتراح في مجلس النواب.

١١٨- ويمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يستفيدوا، عند الضرورة، من البرنامج في جميع أرجاء البرازيل. وعلى المستوى الاتحادي، نُظم البرنامج حول تنسيقية عامة مرتبطة بأمانة حقوق الإنسان التابعة لرئاسة الجمهورية، أما على مستوى الولايات، فقد نظم حول وحدات تنسيق تابعة للولاية. وينفذ البرنامج حالياً في خمس ولايات[١٢٨] ويتوقع أن ينفذ في ثلاث ولايات أخرى قريباً[١٢٩]. وقد قدم البرنامج، منذ إنشائه، مساعدة في ٤٦٤ قضية،

أسفرت عن تدابير لتوفير الحماية لـ ٢٥٧ فرداً. ويتلقى اليوم ٢١١ فرداً الحماية من خلال البرنامج. وفي الولايات التي لم تشكل حتى الآن جزءاً من البرنامج، يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يلتمسوا المساعدة من التنسيقية العامة.

١١٩- وقد رعت البرازيل منذ عام ١٩٩٩[١٣٠] "برنامج حماية الضحايا والشهود المعرضين للتهديد"، الذي ينص على توفير الحماية للشهود المعرضين للإكراه أو للتهديد الجدي بسبب تعاونهم في التحقيقات أو الإجراءات القضائية الجنائية. ويعمل البرنامج في ١٧ ولاية، إضافة إلى البرنامج الاتحادي، ويتلقى من خلاله زهاء ٧٠٠ فرد حالياً الحماية، بمن فيهم الضحايا والشهود وأفراد الأسرة. وقد ساعد برنامج حماية الضحايا والشهود المعرضين للتهديد، حتى هذا التاريخ، أكثر من عشرة آلاف شخص.

١٢٠- ولضمان الاهتمام بأضعف فئات الناس، أنشئ في عام ٢٠٠٣ "برنامج حماية الأطفال والمراهقين المهددين بالموت" لضمان حماية حق هاتين الفئتين في الحياة وفي السلامة البدنية، مع التشديد بشكل خاص على توفير الحماية الشاملة والتفاعل مع الأسر. وقد تلقى، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ما مجموعه ٣ ٧٣١ شخصاً، هم تحديداً ١ ٥٠١ من الأطفال والمراهقين و٢ ٢٣٠ من أفراد الأسر، الحماية. وفي عام ٢٠٠٩، نُفذ "برنامج الحد من العنف القاتل ضد المراهقين والشباب" لتعزيز الاستراتيجيات الهادفة إلى حماية أرواح هؤلاء السكان، وخاصة من خلال تدابير منع العنف. وأنشئ كذلك، في عام ٢٠١١، "مؤشر قتل المراهقين". وقد كشف هذا المؤشر أن عمليات القتل التي حدثت في عام ٢٠٠٩ مثلت ٤٦ في المائة من سبب وفاة الأفراد المتراوح عمرهم بين ١٢ و١٨ سنة؛ وأن المراهقين الذكور معرضون للقتل أكثر بـ ١٢ مرة من المراهقات الإناث، في حين أن المراهقين المنحدرين من أصل أفريقي معرضون لذلك أكثر بثلاث مرات من المراهقين البيض[١٣١].

شين- الحق في الحصول على معلومات الملك العام (التوصية ١٠)

١٢١- سن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ "القانون المتعلق بالحصول على معلومات الملك العام، الذي ينص، كقاعدة، على حق الجمهور في الحصول على المعلومات التي تنتجها وتحتفظ بها الدولة، ويحظر أيضاً عدم الكشف عن الوثائق الرسمية لمدد زمنية غير محددة. ويقصر القانون إمكانية عدم الكشف على حالات محددة جداً ويحدد أجلاً زمنياً قدره ٥٠ سنة للمحافظة على سرية الوثائق التي تحتفظ بها الدولة وعدم كشفها. ويحظر القانون أيضاً إعطاء الوثائق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان صفة الوثائق الممنوع الاطلاع عليها[١٣٢]. وبالمثل، سيتم وضع نظام يوفر للمواطنين إرشادات بشأن حقهم في الحصول على المعلومات. وسيوفر النظام إيضاحات بشأن الإجراءات التي تنظم وثائق الملك العام وبروتوكولات الحصول على المعلومات. ومن خلال هذه التدابير، خطت البرازيل خطوات

هامة نحو توطيد نظامها الديمقراطي على أساس من الشفافية الكاملة وفتح البـــاب واســـعاً للحصول على المعلومات.

١٢٢- و"بوابة الشفافية الخاصة بالحكومية الاتحادية" هي أداة ترمي إلى ضمان دقة وحسن استخدام الموارد العامة. والهدف من ذلك هو زيادة شفافية الإدارة العامة بما يتيح للمـــواطن متابعة الطريقة التي يتم بها استخدام الدخل العام ودعم الرصد.

تاء- لجنة الحقيقة وتعزيز العدالة الانتقالية

١٢٣- لمّا كان استذكار الماضي أمراً جوهرياً للتغلب على العنف التاريخي والإفلات مـــن العقاب وبناء هوية وطنية أكثر إيماناً وإحساساً بالمسؤولية وعدلاً، فقد شكل إنـــشاء لجنـــة الحقيقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١[١٣٣] أحد أشهر الإنجازات التي حققتها البرازيل.

١٢٤- وستحقق اللجنة في الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسان وستساهم في منع تكرار هذه الممارسات في سياق المؤسسات العامة في البرازيل. وستؤدي اللجنة دوراً محورياً في بدء عملية العدالة الانتقالية في البلد.

١٢٥- وفي إطار هذه العملية، نفذت البرازيل في عام ٢٠٠١ برنامجاً لتعـــويض ضـــحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت خلال النظام العسكري، وذلك في مجهود لإعمال الحق في الاستذكار ومعرفة الحقيقة، وتقوم "لجنة العفو التابعة لوزارة العدل" بتنسيق هذا البرنامج. ويقدر أن الدولة تعهدت، حتى عام ٢٠١٠، بتقديم تعويضات تبلغ زهاء ٢,٦ مليار ريـــال برازيلي، ما يجعل برنامج البرازيل أحد أكبر البرامج في العالم. وإضافة إلى تعزيز التعويـــضات المالية، اعتمدت البرازيل منذ عام ٢٠٠٨ سلسلة من التدابير الرمزية والاجتماعية والثقافيـــة لتعزيز التعويض غير المالي من خلال مشاريع "قافلة العفو"[١٣٤] و"علامـــات التـــذكر"[١٣٥] و"ذكرى العفو"[١٣٦].

ربعاً- الخاتمة

١٢٦- لقد بذلت البرازيل جهوداً هائلة لتعزيز التنمية المـــستدامة والإدمـــاج الاجتمـــاعي وإعمال حقوق الإنسان، انطلاقاً من اعتقادها بأن هذه الاستراتيجية توفر الـــسبيل لتحقيـــق المزيد من المساواة والعدالة والسلام في المجتمع. ومن بين المهام العديدة التي لا تـــزال ماثلـــة أمامها، يجب إعطاء الأولوية للمبادرات الهادفة إلى تحسين حالة أضعف الفئات، وخاصة من خلال تنفيذ إجراءات شاملة ومتكاملة في مجال الخدمة العمومية والقطاع الخـــاص والمجتمـــع المدني. وتستعد البرازيل، من هذا المنظور الإنمائي الطويل الأجل، لاستضافة مؤتمر ريو بعـــد مرور ٢٠ سنة على انعقاده، وبطولة كأس العالم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القـــدم في عام ٢٠١٤، والألعاب الأوليمبية الصيفية في عام ٢٠١٦.

١٢٧- وفي عالم يتسم بالأزمات والتغيير، استرشدت أعمال الحكومة، في جهودها المبذولة على الصعيد الدولي، بنفس المبادئ التي استرشدت بها على الصعيد المحلي. فمنظور حقوق الإنسان، الذي استُخدم تاريخياً لتحويل الطلبات الاجتماعية إلى سياسات وإجراءات تفضي إلى تعزيز وإعمال الحقوق الأساسية للناس أجمعين، يتسم بنفس القدر من الأهمية خارج حدود الدولة. ذلك أن حقوق الإنسان تبرز في نهاية المطاف، في عالم متعدد الأقطاب، كركيزة أساسية في السعي إلى إحلال السلام الدائم.

Notes

[1] BRAZIL. Brazilian National Report to the Universal Periodic Review Mechanism of the United Nations Human Rights Council. A/HRC/WG.6/1/BRA/1. Geneva, 2008.

[2] The following recommendations were submitted to Brazil as part of the UPR First Cycle: 1. Continue and intensify its efforts to reduce poverty and social inequality (Belgium); 2. Continue its commitment to resolving the issue of abuse of power and excessive use of force (Ghana); 3. While continuing its positive initiatives, invest more rigour in evaluating the outcomes of planned activities in many of these areas: prisons conditions, criminal justice system, juvenile justice system, violence and extrajudicial killings committed by state military police, torture, protection of human rights defenders, violence against women, indigenous communities, rural violence and land conflict, child and slave labour, impunity for those involved with human trafficking and corruption (United Kingdom); 4. Intensify efforts for the security of human rights defenders and reinforce cooperation with all stakeholders, in particular, the states and the military police (Belgium); 5. Give a more thorough consideration to the issues of human rights violations of indigenous people, lack of public security and poor detention conditions (Republic of Korea); 6. Take action to improve prison conditions and implement recommendations made by the Committee against Torture and by the Human Rights Committee (Germany); 7. Make greater efforts regarding prisons systems in a number of states of the federation in order to be transformed into rehabilitation centres (Uruguay); 8. Enhance access to justice as well as improve the judicial system (Mexico); 9. Implement at the earliest possible moment the initiative to bring serious human rights abuses under Federal Law if it is not done yet (The Netherlands); 10. Do its utmost to ensure that Congress adopt the law on access of citizens to public information (Peru); 11. Continue its commitment to the programme of land reform (Ghana); 12. Succeed with greater pace in land reform in the cast away areas by pursuing public policies targeted at improving the life of African descendants and minorities (Nigeria); 13. While paying special tribute to the pioneering role of Brazil in developing bio fuels based on non-edible agricultural products, scale up this experience and preserve the right to food (Algeria); 14. Encourage the establishment of a national institution compliant with the Paris Principles (Mexico); 15. Integrate gender perspectives in the follow-up process to the UPR review (Slovenia): http://www.direitoshumanos.gov.br/cooperacao-internacional/revisao-periodica-universal. United Nations. Working Group on the Universal Periodic Review – Brazil. UN Doc. A/HRC/WG.6/1/BRA/4 of 15 April 2008.

[3] In the UPR First Cycle, Brazil voluntarily undertook to develop new human rights monitoring tools, including a National System of Human Rights Indicators and the elaboration of annual reports on the situation of human rights in Brazil.

[4] United Nations Human Rights Council, "Decision 17/119 of 17 June 2011," UN Doc. A/HRC/DEC/17/119.

[5] The following agencies submitted contributions to the Secretariat for Human Rights of the Presidency of the Republic: Office of the Attorney-General of Brazil; National Justice Council; Office of the Comptroller General of Brazil; Ministry of Agriculture, Livestock, and Food Supply; Ministry of Cities; Ministry of Culture; Ministry of Agrarian Development; Ministry of Social Development and Hunger Alleviation; Ministry of Education; Ministry of Sport; Ministry of Justice; Ministry of the Environment; Ministry of Mines and Energy; Ministry of Social Welfare; Ministry of Health; Ministry of Labour and Employment; Secretariat of Strategic Affairs of the Presidency of the Republic; Secretariat for Women's Policies of the Presidency of the Republic; National Indigenous Foundation; National Institute for Colonization and Agrarian Reform.

[6] National Councils are standing institutional thematic forums in which representatives of social movements, civil society organizations and government agencies discuss priorities for the formulation and oversight of public policies.

[7] Acre, Amapá, Amazonas, Bahia, Ceará, Espírito Santo, Mato Grosso, Mato Grosso do Sul, Minas Gerais, Paraná, Pernambuco, Piauí, Rio de Janeiro, Rio Grande do Sul, Santa Catarina, Sergipe, São Paulo, and Tocantins.

[8] The following Councils received official communications from the Secretariat for Human Rights of the Presidency of the Republic about the UPR and corresponding consultation process: National Council to Combat LGBT Discrimination; Council for the Defence of the Rights of the Human Person; National Council on the Rights of Persons with Disabilities; National Council on the Rights of Children and Adolescents; National Council on the Rights of Senior Citizens; National Commission for the Eradication of Slave Labour; Board of Trustees of the Guaranteed Employee Severance Fund (FGTS); National Council on Economic Solidarity; National Immigration Council; Deliberative Council of the Workers' Assistance Fund (FAT); National Commission for the Eradication of Child Labour; National Social Assistance Council; National Commission for the Sustainable Development of Traditional Peoples and Communities; National Civil Defence Council; Council on Public Transparency and Combating Corruption; Council of Cities; National Council on Criminal and Penitentiary Policy; National Public Security Council; National Council on Narcotics Policy; National Commission for Indigenous Policies; National Environmental Council; National Council on Water Resources; Economic and Social Development Council; National Food and Nutritional Security Council; National Youth Council; National Social Security Council; National Council on Cultural Policy; National Council on the Promotion of Racial Equality; National Health Council; National Tourism Council; National Sports Council; National Council on Women's Rights; National Education Council; National Council on Aquaculture and Fisheries; National Science and Technology Council; National Sustainable Rural Development Council; Special Commission on Political Deaths and Disappeared; National Committee on Preventing and Combating Torture; National Human Rights Education Committee.

[9] Paragraph 3 of Constitutional Amendment No. 45 of 2004 mandates that "the international human rights treaties and conventions approved in each chamber of the National Congress in two votes with a three-quarters majority of the respective members shall be deemed the equivalent of Constitutional Amendments." The measure confers on Human Rights treaties the status of constitutional provision. Currently, human rights treaties are treated as supra-legal provisions.

[10] Address by President Dilma Rousseff in the UN General Assembly, 21 September 2011.

[11] NERI, Marcelo Cortes (coord.). *Os Emergentes dos Emergentes: Reflexões Globais e Ações Locais para a Nova Classe Média Brasileira.* (*The Emergent of the Emergent: Global Reflections and Local Actions for the New Brazilian Middle Class*) Rio de Janeiro: FGV/CPS, 2011**.** http://www.ipea.gov.br/portal/images/stories/PDFs/100408_relatorioodm.pdf

[12] On this issue, see: IBGE. *Síntese de indicadores sociais: Uma análise das condições de vida da população brasileira 2010 (Summary of Social Indicators: A review of the living conditions of the Brazilian population 2010)*. (Rio de Janeiro: IBGE, 2010).

[13] IBGE, *SIS 2010*.

[14] IPEA. *Mudanças na ordem global: desafios para o desenvolvimento brasileiro* (*Changes in the global order: challenges for Brazilian development)* (Brasília: IPEA, 2011), p. 02.

[15] UN. Vienna Declaration and Programme of Action, (United Nations, Vienna, 1993), par. 71.

[16] The PNDH-3 revises and goes beyond its predecessors (PNDH-I, 1996, and PNDH-II, 2002). It is composed of the 36 guidelines and 702 resolutions approved at the 11th National Conference on Human Rights held in December 2008 and preceded by State Conferences throughout the country. The Programme also includes the obligations provided for in the international treaties ratified by Brazil, the recommendations of international human rights organizations, and the recommendations of more than 50 national conferences held between 2003 and 2008 on various human rights related issues, including education, health, youth, women's rights, racial equality, LGBT, persons with disabilities, senior citizens, and others. Secretariat for Human Rights of the Presidency of the Republic (SDH/PR). *Programa Nacional de Direitos Humanos – PNDH-3 (National Human Rights Programme),* (Brasília: SEDH/PR, 2010), 18–19.

[17] The PNDH-3 is based on axes developed for guiding public policy aimed at the realization of human rights in the broadest sense. The cross-cutting axes address i) Democratic Interaction between the State and Civil Society; ii) Development and Human Rights; iii) Universalized Rights in a Context of Inequality; iv) Public Security, Access to Justice, and Combating Violence; v) Human Rights

Education and Culture; and, vi) Right to Memory and the Truth. In addition to these axes, the Programme is subdivided into 25 guidelines, 82 strategic objectives, and 519 programmatic actions, with corresponding identification of the executing agencies and partners. SEDH/PR. *PNDH-3*, 3–10.

[18] The Committee is composed of 21 ministries with permanent seats (Secretariat for Human Rights of the Presidency of the Republic, which will coordinate the body; Secretariat for Women's Policies of the Presidency of the Republic; Secretariat for Racial Equality Promotion Policies of the Presidency of the Republic; General Secretariat of the Office of the President of the Republic; Ministry of Culture; Ministry of Education; Ministry of Justice; Ministry of Fisheries and Aquaculture; Ministry of Social Welfare; Ministry of Health; Ministry of Cities; Ministry of Communications; Ministry of External Relations; Ministry of Agrarian Development; Ministry of Social Development and Hunger Alleviation; Ministry of Sport; Ministry of the Environment; Ministry of Labour and Employment; Ministry of Tourism; Ministry of Science and Technology; and Ministry of Mines and Energy) and 12 associated ministries.

[19] See Axis I, Guideline 1, Strategic Objective I, programmatic action a. SEDH/PR. *PNDH-3*, 28.

[20] See Axis I, Guideline 1, Strategic Objective I, programmatic action a. SEDH/PR. *PNDH-3*, 34.

[21] The Committee for Social Statistics is composed of the Brazilian Institute of Geography and Statistics (IBGE), the Institute of Applied Economic Research (IPEA), the Ministries of Health and Education, and the SDH/PR, among other bodies.

[22] IBGE. "Comitê de Estatísticas Sociais" ("Social Statistics Committee"), accessed 4 November 2011. www.ibge.gov.br/projetos/comite_estatisticas_sociais/

[23] IBGE. *Pesquisa de Informações Básicas Municipais (Study on Basic Municipal Information), (*Rio de Janeiro: IBGE, 2009).

[24] DATASUS is the Department of Computer Systems of the Unified Health System (SUS) tasked with providing information on the SUS capable of contributing to objective analyses on the status of health in Brazil, evidence-based decision making, and the development of health action programmes.

[25] The Family Grant Registry is the database system for the Brazilian Family Grant (*Bolsa Família*) Programme, which aims at reaching individuals in extreme poverty.

[26] Pesquisa Nacional de Percepção dos Direitos Humanos (National Human Rights Perception Survey) performed by the Secretariat for Human Rights of the Presidency of the Republic – SDH/PR.

[27] Pesquisa Nacional sobre População Adulta em Situação de Rua (National Adult Homeless Population Survey) conducted by the Ministry of Social Development and Hunger Alleviation – MDS.

[28] Pesquisa Nacional de Saúde do Escolar (National School Health Survey) performed by the Brazilian Institute of Geography and Statistics – IBGE.

[29] Sistema de Indicadores de Percepção Social (Social Perception Indicators Database) developed by the Institute of Applied Economic Research – IPEA. Issues addressed: Exclusion and Services; Culture; Labour Rights and Vocational Training; Education; Gender Equality; Justice; Urban Mobility; Health; Public Security; Work and Income.

[30] United Nations Children's Fund (UNICEF) and Observatório de Favelas, in partnership with the Violence Analysis Laboratory of the State University of Rio de Janeiro (LAV-Uerj), within the framework of the Programme to Reduce Deadly Violence against Adolescents and Young Adults (PRVL).

[31] See the programmatic actions under Guideline 3, Strategic objective II, on monitoring of international commitments undertaken by the Brazilian State in the field of Human Rights. SEDH/PR. *PNDH-3*, 36.

[32] It involves a partnership launched in 2010 with the Ministry of Education.

[33] Extreme poverty corresponds to a monthly household income of up to R$ 70.00. The profile of Extreme Poverty in Brazil is based on preliminary data of the 2010 Census. May 2011. http://www.brasilsemmiseria.gov.br/wp-content/themes/bsm2nd/perfil_extrema_pobreza.pdf

[34] Brazil without Poverty Plan. Demographic Census 2010 (IBGE) – Permanent and occupied private residences http://www.brasilsemmiseria.gov.br/wp-content/themes/bsm2nd/caderno_brasil_sem_miseria.pdf

[35] See Decree No. 7492 of 2 June 2011. For further information on the Plan, go to: www.brasilsemmiseria.gov.br

[36] In the fields of education, health, social assistance, basic sanitation, and electric power.

[37] This is the case, for example, with the Family Grant Programme, a direct conditional income transfer programme aimed at benefiting families in poverty and extreme poverty. The income transfers promote immediate relief from poverty, while the programme conditions reinforce the

access to basic social services in education, health, and social assistance. In addition, there are complementary programmes, including incentive to the development of productive capacities capable of contributing to the development of families in a manner that allows recipients to overcome their vulnerability.

[38] ASCOM/MDS. "Parceria para localizar população extremamente pobre," (Partnership to locate extremely poor population) accessed 5 November 2011. http://www.brasilsemmiseria.gov.br/noticia/governo-federal-conta-com-parceria-da-sociedade-estados-e-municipios-para-localizar-populacao-extremamente-pobre/

[39] The variable benefit is paid to families which are composed of children and adolescents up to 15 years of age, pregnant women and nursing mothers.

[40] The Organic Law on Social Assistance (LOAS – Law No. 8742/1993), updated through Law No. 12435/11, which entered into effect 6 July 2011.

[41] MDS. "SUAS" accessed 11 October 2011, http://www.mds.gov.br/assistenciasocial/suas

[42] Brazil ratified the Convention on the Rights of Persons with Disabilities in August 2008 (enacted in Brazil through Decree No. 6949/2009 and approved by the National Congress through Legislative Decree No. 186/2008). It marked the first human rights treaty ratified as a constitutional amendment, in accordance with article 5, paragraph 3, of the Brazilian Constitution. The Continuous Social Benefit (BPC) is assured under the 1988 Federal Constitution and regulated by Law No. 8742 of 7 December 1993, Organic Law on Social Assistance – LOAS, and Law No. 10741 of 1 October 2003, through which the Statute on Senior Citizens was instituted. The BPC consists of the payment of a minimum monthly salary to senior citizens 65 years of age and above and to persons with disabilities of any age whose disability does not allow them to lead and independent life and to work. In both cases, the benefit is granted if the gross per capita household income is less than ¼ the monthly minimum salary. In effect since 1 January 1996, the BPC served 3.6 million recipients in 2010, specifically 1.9 million persons with disabilities and 1.7 million senior citizens, representing an investment of R$ 22.8 billion.

[43] SEDH/PR. *PNDH-3*, 63 e 64.

[44] The Stork Network is a strategy developed by the Ministry of Health and operated through the Unified Health System founded on the principles of humanization and assistance, through which women, newborns, and children are ensured the right to: access, care, and enhanced quality of prenatal assistance; transportation for purposes of prenatal care and child delivery; affiliation to a single child delivery reference centre; safe delivery and childbirth through good health care practices; the presence of a companion during labour and child birth, as freely chosen by the pregnant woman; health care for children 0 to 24 months of age with quality and appropriate problem-solving capacity; access to reproductive planning.

[45] Law No. 12.470, 31 August 2011.

[46] Lesbian, gay, bisexual, transvestite and transsexual people.

[47] MOPG Directive n° 233, 18 May, 2010 (Ministry of Planning, Budget and Management).

[48] Precedent Ruling No. 12, dated May 4, 2010, National Agency of Health.

[49] Federal Supreme Court. Judgment in the Direct Action of Unconstitutionality No. 4277. Rapporteur: Minister Carlos Ayres Britto. Judgment on May 5, 2011.

[50] Undertaken in partnership with the Female Rural Worker Documentation Programme.

[51] The Inter-Sector Committee on the Homeless Population is composed of the representatives of nine ministries and nine civil society stakeholders. The Committee was established in March 2010, for the purpose of formulating and coordinating public policies for this population segment.

[52] On 15 November 1960, Brazil ratified the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees; on 7 April 1972, the country ratified the 1967 Protocol. The national law on refugees was adopted in 1997 (Law No. 9474/97). The State ratified the 1954 Convention relating to the Status of Stateless Persons on 30 April 1996 and ratified the 1961 Convention on the Reduction of Statelessness on 25 October 2007.

[53] These pledges reflect the position of the Brazilian government at the Ministerial Meeting of the UNHCR held in Geneva, December 7-8 2011. The voluntary commitments were submitted during the official remarks of the head of the Brazilian delegation, Dr. Luiz Paulo Ferreira Teles Barreto, Executive Secretary of the Ministry of Justice and President of the National Committee for Refugees.

[54] During the official visit of the United Nations High Commissioner for Refugees, Mr. António Guterres, to Brazil in August 2011, Dr. Luiz Paulo Barreto submitted a draft Bill for review by the UNHCR on the implementation of the 1954 Convention Relating to the Status of Stateless Persons and the establishment of internal procedures for determining stateless status.

[55] Report of the Special Rapporteur on the right to food, Olivier De Schutter. MISSION TO BRAZIL (12-18 October 2009) p. 4.

[56] In 2010, Proposed Constitutional Amendment No. 47/2003 amended article 6 of the Brazilian Federal Constitution through incorporation of the following revised text: "Education, health, food, work, housing, leisure, security, social security, protection of motherhood and childhood, and assistance to the destitute are social rights, as set forth by this Constitution."

[57] Ministry of Health. "Saúde Brasil 2009". http://portal.saude.gov.br/portal/arquivos/pdf/SAUDE_BRASIL_2009_COLETIVA.pdf

[58] Ministry of Health. "Saúde Brasil 2009," accessed 4 November 2011. http://portal.saude.gov.br/portal/arquivos/pdf/SAUDE_BRASIL_2009_COLETIVA.pdf

[59] Brasil. Zoneamento agroecológico da cana-de-açucar: Expandir a produção, preservar a vida, garantir o futuro (Sugarcane Agro-Ecological Zoning: Expanding production, preserving life, and winning the future). Organizers Celso Vainer Manzatto et al. Rio de Janeiro: Embrapa Solos, 2009. p. 7. http://www.cnps.embrapa.br/zoneamento_cana_de_acucar/ZonCana.pdf

[60] Ministry of Labour, *Relatórios de Fiscalização para Erradicação do Trabalho Escravo 2003-2010 (Inspection Reports on the Eradication of Slave Labour 2003-2010)*, updated September 2011.

[61] Family Grant is the Brazilian conditional cash transfer Programme.

[62] In the first phase of the Brazil without Poverty Programme, 136 technicians will receive training to assist 10,000 families in 47 municipalities of the Citizen Territories (Territórios da Cidadania) in Serra Geral, Minas Gerais, Velho Chico, Bahia, and Irecê, Bahia. ASCOM/MDA. "MDA e Direitos Humanos firmam acordo contra o trabalho escravo." http://www.brasilsemmiseria.gov.br/noticia/mda-e-direitos-humanos-firmam-acordo-contra-o-trabalho-escravo/ Accessed 20 October 2011.

[63] Ministry of Labour, *Relatórios de Fiscalização para Erradicação do Trabalho Escravo 2003-2010 (Inspection Reports on the Eradication of Slave Labour 2003-2010)*, updated September 2011.

[64] IBGE. http://www.ibge.gov.br Accessed 5 November 2011.

[65] Agência Brasil. "Lista "suja' do trabalho escravo inclui 251 empregadores registrados, diz ministério." http://oglobo.globo.com/economia/mat/2011/07/29/lista-suja-do-trabalho-escravo-inclui-251-empregadores-no-pais-diz-ministerio-925005929.asp Accessed 20 October 2011.

[66] The Child Labour Rate is the proportion of children between the ages of 5 and 15 years in situations of work.

[67] IBGE. *Pesquisa Nacional por Amostra de Domicílio: síntese de Indicadores (National Household Sample Survey: Summary of Indicators)*, (Rio de Janeiro: PNAD, 2009), p. 69.

[68] From 2005 through 2009, the number of cases fell from 2,934,000 to 2,060,000. IBGE. *PNAD*, 69.

[69] The PETI consists in the transfer of income to families with children and adolescents through 16 years of age in situations of work, for the purpose of ending underage work. Families participating in the PETI undertake to fulfill commitments defined as conditionalities in three distinct areas: i) education: for children ages 6-15 years, enrollment and a minimum attendance of 85% of monthly classroom hours; ii) health: for pregnant women and nursing women, as applicable, prenatal visits and participation in educational activities on maternal breastfeeding and general child nutrition and health care and, for children under the age of 7 years, completion of the vaccination schedule and tracking of growth and development; iii) social assistance: for children and adolescents up to 15 years of age at risk of or removed from child labour, a minimum attendance of 85% at social-educational sessions. Within the framework of the Ministry of Social Development, the PETI is part of the Unified Social Assistance System (SUAS). Families are monitored by the Basic Social Protection system in their reference unit – the Specialized Social Assistance Reference Centre (CREAS). With regard to income transfers, the benefits are transferred from the federal government directly to families through the Family Grant Programme or the PETI, by means of the banking system.

[70] IBGE. *SIS 2010*, 155.

[71] IBGE. http://www.ibge.gov.br/home/estatistica/populacao/trabalhoerendimento/pnad2009/default.shtm

[72] INCRA also incorporated 48.3 million hectares of land in the Agrarian Reform Programme. MDA. INCRA. *Prestação de Contas Ordinárias Anual – Relatório de Gestão do Exercício de 2010 (Ordinary Annual Accountability Statement – Management Report for Fiscal Year 2010)*. Brasília, March 2011.

[73] MDA/INCRA. *Prestação de Contas Ordinárias Anual – Relatório de Gestão do Exercício de 2010 (Ordinary Annual Accountability Statement – Management Report for Fiscal Year 2010)*, (Brasília: INCRA, 2011), 29.

[74] MDA. http://www.mda.gov.br/portal/noticias/item?item_id=8393275 Accessed 28 October 2011.

[75] MDA. http://www.mda.gov.br/portal/noticias/item?item_id=8393275 Accessed 28 October 2011.

[76] The PAA was implemented through article 19 of Law No. 10696 of 2 July 2003, regulated by Decree No. 6447 of 7 May 2008, and updated by Provisional Measure No. 535 of 2011.

[77] Traditional Peoples and Communities (PCT) are classified, in accordance with Decree No. 6040 of 7 February 2007, as culturally distinct groups that recognize themselves as such and have their own forms of social organization, occupy and use territories and natural resources as a condition for their cultural, social, religious, ancestral, and economic reproduction, utilize knowledge, innovation, and practices generated and transmitted by tradition. These groups include: extractivist, *quilombo*, settled landless rural worker (defined pursuant to MDA Directive No. 111 of 20 February 2003), indigenous, river, Pomeranian, *caboclo*, *terreiro*, and artisanal fishing communities, as well as families displaced and affected by dam projects.

[78] MDA http://www.mda.gov.br/portal/noticias/item?item_id=8094079, accessed 11 October 2011.

[79] Resolution No. 44 of 17 August 2011 http://www4.planalto.gov.br/consea/noticias/imagens-1/resolucao-44

[80] 1988 Brazilian Federal Constitution, article 231, paragraph 2.

[81] Ministry of Justice. *Ações MJ 2007-2009 (MJ Actions 2007-2009)*, (Brasília: MJ, 2009), 45.

[82] Data from the "Protection and Promotion of Indigenous Peoples Programme", Plano Plurianual 2008-2011 (the Multi-Annual Plan 2008-2011), published by the Ministry of Planning at http://www.planejamento.gov.br/secretarias/upload/Arquivos/spi/PPA/2010/100920_PPA_2010_AnexoI.pdf, accessed 12 September 2011.

[83] For example, ten regional seminars were held throughout Brazil with indigenous communities in 2008 to present and discuss the content of Bill No. 2057/91, governing the development of a new Statute on Indigenous Peoples. Following the seminars, indigenous peoples' contributions were systematized and on 5 August 2009 the CNPI's proposed text was sent to the president of the National Congress, where it is awaiting approval.

[84] Data from the "Protection and Promotion of Indigenous Peoples Programme", Plano Plurianual 2008-2011 (the Multi-Annual Plan 2008-2011), published by the Ministry of Planning at http://www.planejamento.gov.br/secretarias/upload/Arquivos/spi/PPA/2010/100920_PPA_2010_AnexoI.pdf, accessed 12 September 2011.

[85] Indigenous lands with non-indigenous trespassers or occupiers.

[86] A number of contentious issues have been resolved, such as demarcation of the Tupiniquim Guarani territory in the state of Espírito Santo and continuous demarcation of the "Raposa Serra do Sol" Indigenous Land in the state of Roraima. On the latter question, on 20 March 2009 the Federal Supreme Court recognized the rights of an estimated 19,000 indigenous individuals from the Ingarikó, Makuxi, Taurepang, Wapixana, and Patamona ethnicity to their lands and the removal of all non-indigenous inhabitants from the region. Implementation of the Court's decision has not yet been completed.

[87] PNDH-3. Strategic Objective III: Guaranteed access to land and housing for low income populations and vulnerable social groups. SEDH/PR. *PNDH-3*, 71.

[88] See Guideline 4, Objective I, action i, of the PNDH-3. SEDH/PR, *PNDH-3*, 46.

[89] The ILO Convention 169 was ratified by Brazil in 2002.

[90] Approval of Law No. 12288 of 20 July 2010, governing the Statute on Racial Equality, fulfils the first programmatic actions of Guiding Axis III, Guideline 9, Strategic Objective I, of the PNDH-3, which calls for: support, before the Legislature, for the approval of the Statute on Racial Equality, with a view to meeting Strategic Objective I: Equality and protection of the rights of Afro-descendant populations historically subject to discrimination and other forms of intolerance. SEDH/PR. *PNDH-3*, 105.

[91] Article 4 of Law No. 12288 of 20 July 2010.

[92] The *quilombo* communities were established by Afro-descendants who resisted slavery by seeking refuge in inland areas of the country, generally isolated and remote regions. The majority of these communities remained cut off from public services and regular contact with the rest of society and their current socioeconomic condition reflects this exclusion.

[93] The National Congress is currently considering Bill No. 44/2007, which would suspend Decree No. 4887 of 20 November 2003, governing the procedures for identifying, recognizing, delimiting, demarcating, and titling lands occupied by *quilombo* communities. In addition, a decision is pending from the Federal Supreme Court on a Declaratory Action of Unconstitutionality (ADIN) of the same Decree No. 4887/2003.

[94] SEPPIR. "Brazil *Quilombo* Programme", http://www.seppir.gov.br/acoes/pbq. The data in the report were updated based on SEPPIR's 2010 data.

[95] The *Quilombo* Women's Project was implemented by the Ministry of Agrarian Development in partnership with United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) and the Department for International Development of the United Kingdom (DFID). MDA. "Mulheres Quilombolas," ("*Quilombo* Women"),http://sistemas.mda.gov.br/aegre/index.php?sccid=588.

[96] The National Agrarian Ombudsman which coordinates the Peace in the Countryside Programme is subordinated to the Ministry of Agrarian Development.

[97] These include the judicial branch, the Public Prosecutor's Office, the Federal Police Department, the Military Police, the Civil Police, the Courts, the Internal Affairs Offices, and the Secretariats of Public Security.

[98] Created on 31 December 2004 and established on 14 June 2005, the National Justice Council (CNJ) is a judicial branch body acting throughout the whole national territory in ensuring that judicial protection is provided with morality, efficiency, and for the benefit of all of society. CNJ. "Sobre o CNJ," ("On CNJ") accessed 2 November 2011, http://www.cnj.jus.br.

[99] National Justice Council. "Fórum de Assuntos Fundiários" (Forum on Land Affairs). http://www.cnj.jus.br/programas-de-a-a-z/forum-de-assuntos-fundiarios.

[100] Planalto. Address by the President of the Republic, Dilma Rousseff, at the closing ceremony of the Margaridas March , accessed 2 November 2011, http://www2.planalto.gov.br/imprensa/discursos/discurso-da-presidenta-da-republica-dilma-rousseff-durante-solenidade-de-encerramento-da-marcha-das-margaridas-2011-brasilia-df-31min17s

[101] Committee on the Elimination of Discrimination Against Women. "General comment 19 on violence against women," adopted at the 11th session, 1992.

[102] 24% of all cases involve armed threats to the freedom of movement, while 13% involve marital rape or abuse. Perseu Abramo Foundation and SESC. Brazilian Women and Gender in Public and Private Spaces. 2010. pg. 235.

[103] SPM. *National Pact to Combat Violence against Women*. (SPM: Brasília, 2010), 74.

[104] Information available at http://www.pc.ro.gov.br/portal/observatorio/index.php?option=com_content&view=article&id=9&Itemid=17. Accessed 21 october 2011.

[105] Technical Standard of the Special Police Stations for Women's Assistance. p. 59.

[106] Brazil. Special Secretariat for Women's Policies. Balanço da Central de Atendimento à Mulher – 2006 a 2009 (Overview of the Women's Assistance Hotline – 2006 to 2009). Brasília, 2010.

[107] Law No. 11340 established domestic violence as a type of human rights violation and incorporated into the domestic law the Inter-American Convention on Preventing, Punishing, and Eliminating Violence against Women (Belém do Pará Convention), ratified by the Brazilian State in 1995, and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW), ratified by the Brazilian State in 1984.

[108] These mechanisms include: Domestic and Family Violence Units in Courts of Justice; Specialized Women's Defence Centres in Public Defender's Offices; among others.

[109] Ministry of Justice, "*Efetivação Lei Maria da Penha," accessed 23 November 2011, www.mj.gov.br/reforma*

[110] Federal Supreme Court Decision. Declaratory Action of Constitutionality No. 19 and Direct Action of Unconstitutionality No. 4424. Rapporteur: Marco Aurelio Min. Judgment on February 9, 2012.

[111] Among other measures, the Constitutional Amendment No. 45 embodied the constitutional reforms of the judicial branch, implementing profound changes to various constitutional provisions, most notably in respect of the judiciary and the Public Prosecutor's Office, with a view to ensuring more effective legal protections for Brazilian citizens.

[112] Law No. 12313 of 19 August 2010, which amended Law No. 7210 of 11 July 1984 – Law of Criminal Execution.

[113] Ministry of Justice, "Assistência ao Preso," www.mj.gov.br/reforma.

[114] INFOPEN. Indicadores automáticos. Brasília, June 2011. Accessed 11 January 2012.

[115] INFOPEN. Indicadores automáticos. Brasília, June 2011. Accessed 11 January 2012.http://portal.mj.gov.br/data/Pages/MJD574E9CEITEMIDC37B2AE94C6840068B1624D28407509CPTBRNN.htm

[116] The number of young men and women aged 18-29 years currently incarcerated in the penitentiary system is 249,122. A total of 267,681 prison inmates are Afro-Brazilians and mulatto, while 161,584 are white. The number of prisoners who have not completed their primary education is 212,266, against 1,947 who concluded a higher education programme. Automatic Indicators. Brasília, June 2011. http://portal.mj.gov.br/data/Pages/MJD574E9CEITEMIDC37B2AE94C6840068B1624D28407509CPTBRNN.htm

[117] Indicadores automáticos. Brasília, June 2011. Accessed 11 January 2012. http://portal.mj.gov.br/data/Pages/MJD574E9CEITEMIDC37B2AE94C6840068B1624D28407509CPTBRNN.htm

[118] Indicadores automáticos. Brasília, June 2011. Accessed 11 January 2012.http://portal.mj.gov.br/data/Pages/MJD574E9CEITEMIDC37B2AE94C6840068B1624D28407509CPTBRNN.htm

[119] Updated data of the Collective Mobilization for Prison Reviews, CNJ, 1 November 2011.

[120] Law No. 12.594, 18 January 2012.

[121] Article 5, III, of the Brazilian Federal Constitution provides that "no one shall be submitted to torture or to inhuman or degrading treatment."

[122] Prison Pastoral Care. *Relatório Sobre Tortura: uma experiência de monitoramento dos locais de detenção para prevenção da tortura (Report on Torture: an experience of monitoring detention facilities to prevent torture)*. (São Paulo, 2010), p. 07.

[123] Chamber of Deputies. Parliamentary Inquiry Commission to Investigate Case of torture and Mistreatment by Public Officials. *Report.* 2002.

[124] Secretariat for Human Rights. *Disque Direitos Humanos - Disque Denúncia Nacional Módulo Criança e Adolescente (Human Rights Hotline – Child and Adolescent Module),* accessed on 1 November 2011, http://portal.mj.gov.br/sedh/spdca/T/relatorio_geral_maio_2003_a_fev_%202011.pdf

[125] The initiatives were initially reflected in the Plan of Integrated Actions to Prevent and Combat Torture of 2006 and have been continuously expanded throughout the years.

[126] Article 109, paragraph 5 of the Brazilian Federal Constitution.

[127] In 2005, an effort was made to displace jurisdiction to Federal Justice in the case of the murder of American missionary Dorothy Stang, who was engaged in defending the rights of settlers involved in conflicts with squatters in Pará. However, the Superior Court of Justice did not grant the motion of displacement, arguing that the state authorities were committed to resolving the crime, bringing the perpetrators to trial, and prosecuting the accused.

[128] Bahia, Minas Gerais, Espírito Santo, Pernambuco, and Pará.

[129] Rio de Janeiro, Rio Grande do Sul, and Ceará.

[130] Law No. 9807/99.

[131] Ministry of Justice. "Índice de Homicídios na Adolescência" ("Adolescent Homicide Index"), accessed 29 November 2011, http://portal.mj.gov.br/sedh/documentos/idha.pdf

[132] Chamber of Deputies Bill (PLC) 41/10.

[133] Chamber of Deputies Bill (PLC) 88/11.

[134] The Amnesty Caravans are public hearings held at the sites where human rights violations occurred and other locations with symbolic importance to victims to consider amnesty applications. The activity is composed of a memory and tribute session, followed by review of the amnesty application, a public statement from the victim, and an official apology by the State. To date, 50 editions of the Caravans have been held in 17 states throughout Brazil, involving public reviews of more than 850 applications and the estimated participation of over 15,000 people.

[135] The Marks of Memory project launched in 2010 is aimed at decentralizing historical memory policies from the State to civil society through resource transfers. Every year, the Amnesty Commission issues public calls for the submission of historical memory projects in a diversity of areas, including: the collection of statements, production of books, films, theatre performances, and art exhibits.

[136] The Amnesty Memorial, a national memorial on political repression designed to honour the victims of past violations and disseminate human rights principles in the present, is currently under construction in Belo Horizonte. Scheduled for inauguration in 2014, the Memorial has been developed with the extensive participation of civil society stakeholders through participatory councils.